

السعودية.. إلى أين؟

عقدت حلقة النقاش هذه في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٩، وقد شارك فيها (بحسب الترتيب الهجائي) كلٌّ من:

بشارة مرهج	عصام نعمان
وزير سابق - لبنان.	محامٍ - لبنان.
زياد حافظ	فالح عبد الجبار
باحث وأستاذ جامعي.	مدير معهد الدراسات العراقية.
زينات بيطار	الفضل شلق
أستاذ جامعية، كلية الآداب، قسم الآثار.	باحث وإعلامي - لبنان.
شفيق الحوت(*)	محمد علي الأتاسي
عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية سابقاً.	كاتب وصحافي سوري.
صباح ياسين	مسعود ضاهر
باحث وإعلامي عراقي.	أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.
صلاح عمر العلي	مضاوي الرشيد
باحث عراقي.	قسم علم اللاهوت والدراسات الدينية، كلية كينغز، لندن.
عدنان السيد حسين	وجيه كوثراني
أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.	مدير قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

أدار الحوار: صباح ياسين

(*) غيَّبه الموت في ٢/٨/٢٠٠٩.

ورقة العمل

مشروع تحديث الحكم السعودي

مضاوي الرشيد (***)

مقدمة

واجهت الدولة السعودية، في فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ضغطاً متزايداً لجهة تعديل لهجة الإصلاح والقيام بسلسلة تدابير ووعود إصلاحية، رغم أن ليس من بينها ما فرض تحدياً جدياً على حكم آل سعود. وتشمل تلك التدابير: الإفساح في المجال أمام منظمات المجتمع المدني شبه المستقلة، وانتخابات بلدية محدودة، وحرية صحافة نسبية. وكان إصلاح العائلة المالكة لجهة التعامل مع الإشكالية المستقبلية المحتملة لتوارث العرش، جزءاً من التيار الإصلاحي العام.

يتناول القسم الأول من ورقة العمل الإصلاحات المعتمدة من قبل الدولة، والهدف من هذه الإصلاحات هو تحديث الحكم التسلسلي دون المخاطرة بالتفريط بحصة كبيرة من السلطة لصالح الجمهور^(١). وبالقدر نفسه، أبدى المجتمع السعودي حراكاً وفعالية اجتماعية غير مسبقة، مدفوعاً بالعولمة المتزايدة، وانتشار خطاب الديمقراطية، وحقوق الإنسان والأقليات، والمطالبة بالمشاركة السياسية. وعلى المستوى المحلي، فإن صدمة العنف الإرهابي وضعت المثقفين السعوديين وجهاً لوجه مع رسوبات (عيوب) الأوضاع الدينية والسياسية والاقتصادية، التي هيأت أرضية خصبة للعنف الذي تفجّر في القرن الحادي والعشرين.

(*) هذه الدراسة مستخرجة من كتاب: Madawi Al-Rasheed, *A History of Saudi Arabia*, 2nd ed (New York: Cambridge University Press, 2009).

madawi.al-rasheed@kcl.ac.uk.

(**) البريد الإلكتروني:

(١) يجري أحياناً إسباغ نعت مرواغ على تحديث الحكم التسلسلي فيسمى «تطويراً»، وهي ظاهرة برزت في كثير من البلدان العربية عقب فترة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. يحدّد هايدمان أربعة تطورات تعكس، في رأيه، عملية التطور وهي: الاستيلاء على المجتمع المدني واحتواؤه؛ إدارة عملية الاعتراض السياسي؛ حيافة فوائد الإصلاح الإقتصادي؛ تنويع الروابط الدولية. انظر: Steven Heydemann, «Upgrading Authoritarianism in the Arab World», Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institution, Analysis Paper, no. 13 (October 2007).

وقد طالب الأكاديميون، وعلماء الدين، والمحامون، والكتّاب، والصحافيون، والنساء، والأقليات جميعاً بإصلاحات جديدة في الحكم، لجهة نبذ الممارسات التسلطية التقليدية من القهر، والمراقبة، والإقصاء، والاستزلام. ويناقش القسم الآخر من هذه الورقة، الحراك الاجتماعي المنصب على الإصلاحات والتطلعات الجديدة، المتباينة مع تلك التي نشأت في سياق الاحتجاجات الإسلامية في التسعينيات من القرن الماضي.

أولاً: أجندة الدولة في الإصلاح

توصّلت الحكومة، بعد مواجهة هجمات العنف الإرهابية، إلى أن أجهزة الأمن والمباحث قادرة على التعامل مع بعض جوانب المشكلة فحسب، وتبقى في مسيس حاجة إلى تجنيد/ تطويع المجتمع نفسه لمكافحة التهديد والدفاع عن البلاد. وقد لجأت الحكومة إلى العلماء وأساتذة الجامعات والكتّاب والصحافيين على أمل تطويعهم في المنبر المؤسس حديثاً: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، أعلنت الحكومة إعداد منصة جديدة تحتشد عليها مجموعة مختارة بعناية من المثقفين وأساتذة جامعيين، للانخراط في مناظرة مفتوحة حول الضغط الاجتماعي والقضايا الدينية والثقافية، وفق أجندة معدة سلفاً. وأصدرت الحكومة بياناً حول اللقاء الأول، جذبت إليه نخبة البلاد. وبوحي من روح الأخوة الإسلامية، عقد هؤلاء نقاشات حول الشؤون الوطنية، وتوصّلوا إلى توصيات بناءً لتعزيز التمسك بالعقيدة الإسلامية، وتأكيد الوحدة الوطنية.. وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو مواجهة التطرف، وتهيئة مناخ مواتٍ يساهم في إبراز المواقف الحكيمة، وإنارة الأفكار الراضية للإرهاب والفكر الإرهابي.. فالحوار لن يقبل بتحويل الحرية إلى إساءة قبيحة، بمناداة الاسم أو مهاجمة العلماء الأخيار والوطنيين^(٢). وحدّد البيان معايير لجلسات الحوار المستقبلية، فيما استبعد أي ذكر للإصلاحات السياسية، التي قد تشكّل تحدياً لحكم آل سعود.

وأصبحت لقاءات الحوار الوطني حدثاً/ مناسبة سنوية، تقام في مدن مختلفة. فقد جرت لقاءات في الرياض، والمدينة، ومكة، وجدة، وبريدة، والدمام. وفي كل عام، تعلن اللجنة المنظمة المعيّنة من قبل الحكومة موضوعاً جديداً للمداولة، وتدعو متحدثين إلى إعداد كلمات ذات صلة بموضوعات معيّنة سلفاً، وتشمل: الإرهاب والتطرف؛ الغلو الديني والاعتدال؛ التسامح الديني والاختلاف؛ مشكلات الشباب؛ التعليم؛ العمال؛ حقوق المرأة. وبعد مناقشات تستغرق عدّة أيام، تنتهي اللقاءات بسلسلة من التوصيات، التي تبقى غير ملزمة وبلا هيئة تنفيذية للإشراف على وضعها في حيز التنفيذ. وتدرج التوصيات عادة في رسالة تقدّم إلى الملك. وبحسب السكرتير العام للحوار الوطني، فيصل بن معمر، فإن التوصيات إرشادية لا استشارية، ولكن «هناك أفكار ما زالت قيد الدراسة حالياً لجهة أخذها بالاعتبار العملائي الجدي، والكل يدعو إلى تنفيذ التوصيات وفق جدول زمني»^(٣). وبات معلوماً

< <http://www.saudiembassy.net> > , 2 August 2003.

(٢) انظر:

(٣) انظر: *Arab News*, 20/ August 2007.

أن التوصيات تلك ستقدّم إلى الأجهزة الحكومية ذات العلاقة وإلى صنّاع السياسات.

كانت لقاءات الحوار الوطني تجري في بداية انطلاقها بصورة مغلقة، ولكن أصبحت بعد سنوات قليلة تبتّ على شاشات التلفزيون، وأصبح اللقاء المعدّ بعناية مناسبة عامة تستقطب المعلّقين، والمناصرين، والنقاد. ومع انتشار منتديات حوارية على شبكة الإنترنت، وكذلك وسائل جديدة في تقنية الإتصال، مثل رسائل الجوّال واليوتيوب، بات ممكناً بالنسبة إلى السعوديين خارج اللقاءات السنوية المناظرة ومناقشة مؤهلات هذه المنابر الممأسسة حديثاً.

وقد عقدت أولى جلسات الحوار الوطني في الرياض في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، أي بعد شهر من أول انفجار إرهابي كبير ضرب العاصمة الرياض، وعقب ثلاثة شهور من احتلال العراق. وفرض هول الهجوم الإرهابي وظلال الاحتلال (الأمريكي للعراق) شكلاً محدداً لموضوعات وأجندة اللقاء. وفيما لم يتم تقديم توصيات بصيغ محددة، فإن نداءات من أجل احترام القيادة والوحدة الوطنية صدرت من الجلسة التحضيرية الأولى التي نظمتها لجنة الحوار الوطني.

وعُقد لقاء الحوار الوطني الثاني في مكة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ودار موضوع النقاش حول التطرف والاعتدال، وهو ما عكس أجندة الحكومة لمكافحة الإرهاب والخروج ببيان يدين العنف ويرفض خطابه الأيديولوجي. وشارك في اللقاء ستون أستاذاً جامعياً وخبيراً في حقول مختلفة شملت متخصصين في الشريعة الإسلامية وعلماء اجتماع، وعلماء نفس، ومتخصصين في الإعلام، وتربويين. وقد ركز علماء الدين المشاركين في اللقاء اهتمامهم على مقاربة (الوسطية) من منظور إسلامي، فيما قدّم علماء النفس تنظيرات حول اختلال شخصية العنصر الإرهابي. وسلّط علماء الاجتماع الضوء على العوامل البيئية والاجتماعية والتعليمية المساعدة، وشدّد علماء الاقتصاد على وثاقة العلاقة بين التهميش والحرمان الاقتصادي، وأضاء علماء السياسة على أهمية المشاركة وحقوق الإنسان. أما خبراء الإعلام، فنقاشوا دور الإعلام، وحرية التعبير، وتغطية الخطب الدينية. وبعد عدّة جلسات من المداولة، تم إعلان ثماني عشرة توصية، شدّدت، بعيداً عمّا ذكر، على الحاجة إلى الوحدة الوطنية والتسامح إزاء الاختلاف. ووجّهت بعض التوصيات الاهتمام نحو الحاجة إلى التوافق على تعريفات للمفاهيم الإسلامية التي ترسم حدوداً فاصلة بين المسلمين وغير المسلمين. وبحسب إحدى التوصيات، يتعين تقييد انتشار الفتاوى غير المنضبطة والأحكام الدينية وإخضاعه للسيطرة والفحص. وطالبت توصيات أخرى بتوسيع نطاق المشاركة السياسية عبر الانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني. وفي موضوع الإرهاب، كان التأييد الجماعي نصيب توصية بإعادة تأهيل وتدريب أولئك الذين ندموا على انخراطهم في العنف. وفي العموم، فإن اللقاء عبّد إجراءات الحكومة بتجنيد مؤسسات وأشخاص يساهمون في الشأن العام عبر الخطب، والمطبوعات، والمحاضرات، والتعاليم والعمل الاجتماعي لدعم الدولة في جهودها بغية وضع نهاية لموجة العنف التي تفجّرت في السعودية^(٤).

(٤) عقب لقاء الحوار الوطني، ظهر في الصحافة السعودية كثير من المقالات حول الحاجة إلى قبول الآخر. =

تعاملت لقاءات الحوار الوطني المتعاقبة مع قضايا المرأة، ودورها في المجتمع ومساهماتها فيه (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤). وشاركت المرأة في اللقاء، وقدمت وجهات نظرها في موضوعات ذات صلة بوضعهن الحالي وآفاق المستقبل الاقتصادي في البلاد، حيث تشكل النساء غالبية خريجي الجامعات، فيما تبقى مهمشة في ميدان قوة العمل.

وقد اندلعت صدامات بين أولئك الذين يناصرون المزيد من الأدوار التقليدية للنساء وأولئك الذين يتطلعون نحو مشاركة أكبر وظهور إعلامي. وواجه هؤلاء تهمة تعميم الأجندة الغربية بغرض زعزعة استقرار المجتمع وتهديد النقاء والأصالة الإسلامية. وانتهت المناقشات دون النظر، بصورة جدية، في التحدي الرئيسي باستيعاب العدد المتزايد من النساء المتعلّقات في الاقتصاد السعودي. وقد اعتقدت بعض المشاركات أن المحافظين والتقليديين اختطفوا اللقاء، الأمر الذي حثّهنّ على إرسال قائمة منفصلة من التوصيات إلى ولي العهد (آنذاك) عبد الله، الذي استقبل بصورة خاصة مجموعة صغيرة من المندوبات/ الموفدات.

كانت لقاءات الحوار حول الشباب ونزوعهم الراديكالي والبطالة الحالية والتنمية المستقبلية، موضوعات ذات أهمية ضئيلة وفاترة. وقد طالب المشاركون بتقدير دور الشباب السعودي، الذين يشكلون الأغلبية في البعد السكاني للبلاد، وهو الدور الذي يمكن أن يؤديه في المستقبل. ويتطلب ذلك تشجيعاً ودعمًا عبر برامج الشباب، والتدريب، والتوظيف. وتعتبر تلك الإجراءات إجراءات وقائية ضد اللامبالاة والضجر، وكلاهما قد يفضي إلى التطرف والسلوك التمييزي المناوئ لكل ما هو اجتماعي.

وكانت غاية الحكومة من تأسيس اللقاءات الحوارية (ومن هنا ثمانية لقاءات عُقدت في فترات سابقة) تحقيق هدفين: أولاً، جاءت المؤسسة تلك كرد فعل على كثافة الاهتمام الإعلامي الدولي بشأن السعودية عقب حوادث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. إن صورة السعودية، بوصفها مجتمعاً مغلقاً وسرياً، شغلت بقدر محدود من المناظرة المفتوحة دولياً، والتي تطلب تصحيحاً، بل قلباً. وفيما سمحت الحكومة لوسائل الإعلام الدولية والعالمية بأن تجري، ولأول مرة، تحقيقات صحافية على أراضيها، فإنها سعت إلى خلق أجواء انفتاح وشفافية عبر حوار منضبط واستطلاع رأي. وثانياً، حرصت الحكومة على تجنيد المجتمع المدني لتحمل مسؤولية تضيق الخناق على التطرف والعنف في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وكان الإرهاب أحد الموضوعات المتواترة في جميع جلسات الحوار الوطني، وهذا يؤكد دور الحوار الوطني كمنصة، حيث إن المشاركين من خلفيات فكرية واحترافية متنوعة يدينون العنف، ويعملون النظر في توجهاتهم الأيديولوجية السابقة، ويشددون على ولائهم للدولة وأخذهم بمفهوم الوحدة الوطنية.

إن مركز الحوار الوطني مؤسسة تديرها الدولة، وقد نشأ تحت تأثير ضغوطات محلية ودولية بهدف تبديد التوتر، وتعديل المفاهيم، وانخراط المجتمع في الحوار مع القيادة، وتقديم الولاء. ولذلك، لم تكن اللقاءات مبادرة مستقلة إلى حد بعيد، أي ناشئة ومدارة من جانب منظمات المجتمع المدني المستقلة، بالرغم من أن الحكومات وأطقم العاملين القائمين على تنظيم تلك الفعالية سعت إلى زرع ذلك الانطباع في المخيال العام، أي بكون اللقاءات منابر حرة لتداول وجهات النظر والتشاور. ووهبت الحماسة المبكرة المحيطة باللقاءات الأولى طريقاً لعدم المبالاة والفتور، الأمر الذي حفّز أحد الصحفيين على التعليق على لغة جسد المشاركة في جلسات جدّة، حيث كان يبدو بعضهم كأنه يشعر بمتعة القيلولة (نوم الظهيرة) في فترة مابعد ظهر ساخن في فندق خمس نجوم. لقد تبدّدت الحيوية المحيطة بهذه المبادرة الجديدة على وقع الرتابة والاطرادية^(٥).

رحب كثير من السعوديين بالمبادرة في بادئ الأمر، كونها منحت المثقفين والخبراء من مختلف التوجّهات فرصة لتقديم أفكار ونتائج بحث، وأمثالاً بالتأثير في السياسات العامة، ولكن كثيرين منهم توصلوا إلى أن هذا الحوار لن ينجب تغييراً سياسياً جدياً^(٦). وببساطة، لم يكن الإصلاح السياسي مدرجاً على الأجندة، كما أفصحت الحوادث اللاحقة، التي تمّت مناقشتها في هذه الورقة. ويبقى التغيير السياسي الجدّي مجرد مراوغة. وقد أثبتت الحكومة أنها مقاومة لكل نداءات التغيير الدستوري الذي يفضي إلى مجلس شوري منتخب، للحلول مكان مجلس الشورى المعين. وكانت الغاية وراء كل لقاء هي الولاء للقيادة، والإجماع على أجندتها الإصلاحية؛ إذ هيمنت الموضوعات الاجتماعية، والأمنية، والدينية، والاقتصادية، على اللقاءات الحوارية، دون وجود أفق لأجندة إصلاح سياسي جدّي يمكن أن تسلك طريقها إلى صدارة قائمة الموضوعات المعدّة للنقاش. وبتعبير أشد صرامة، فإن الحوار الوطني خطوة نحو تحديث الحكم التسلّطي، دونما أثر فعلي جاد على سير الإصلاح السياسي الذي يجري في السعودية. إنه يجسّد مقاربة رعائية وأبوية قوية إزاء المجتمع السعودي وشخصياته الفكرية والاحترافية العامة، التي كان من المقرر أن تتعلم ألف باء المناظرة بدلاً من تمرير أجندتها الإصلاحية إلى الحكومة.

وبدلاً من التقييم النقدي لمؤهلات الحوار الوطني، فإن الصحافة الرسمية السعودية أضاءت على ثقافة الحوار، التي أكّدت رواية الدولة بشأن الأوضاع البدائية والمتخلّفة للمجتمع السعودي فحسب. وصفّق كثيرون للدولة كونها تربّي مواطنيها على طريقة مناقشة الموضوعات العامة، ضمن القيود المحدّدة للحوار الوطني الذي ترعاه. ودعت الدولة السعودية مواطنيها إلى الإفصاح عن توصيفهم للعنف في الشارع، مع توكيد أن النقاش لن يلمح مطلقاً إلى الدور المباشر للدولة ومؤسساتها الدينية في خلق ظروف مناسبة لبروز

(٥) شدّد المسؤولون السعوديون على عدم وجود حدود مفروضة على لقاءات الحوار الوطني. انظر: Qusti.

«National Dialogue Chief Says No Boundaries in Forums».

(٦) إن أولئك الذين يدعون صراحة إلى الإصلاح السياسي في السعودية كانوا يعملون من خارج مركز

الحوار الوطني. وستتم في هذه الورقة مناقشة عرائضهم السابقة.

الإرهاب الجهادي، على المستويين العالمي والمحلي. ولم يكن بين المشاركين في المناقشات من تجرأ على ربط العنف بالسياق السياسي الأوسع، أو التدابير السياسية الخارجية السابقة، من قبيل التورط في الجهاد الأفغاني في الثمانينيات من القرن الماضي، حين أشبعت الحكومة رغبة الإسلامويين بالخضوع لأجندتهم، وزيادة وتيرة رعاية التعليم الديني والجمعيات الخيرية الإسلامية لجهة تعضيد أوراق اعتمادها الإسلامية. على الضد من ذلك كله، قام المشاركون بفحص المجتمع، ونوازعه في المحافظة، وعدم تسامحه إزاء مبدأ الاختلاف، وهو ما جعل الجميع يعتقدون أنها ساهمت في الأزمة الإرهابية في البلاد. ودعي المثقفون وعلماء الدين إلى الانخراط في عملية نقد ذاتي، وأداء فرض الولاء للقيادة.

مهما يكن، يلزم الالتفات إلى أن لقاءات الحوار الوطني فتحت نافذة للإطلال منها على تشخيص المشكلات. وفي واقع الأمر، إن السعوديين الذين جاءوا من مختلف المكونات الاجتماعية والخلفيات الفكرية لمناقشة الموضوعات المهمة التي كانت مصنفة باعتبارها محرمات (تابوهات)، أو مجرد المناقشة خلف الأبواب المغلقة، يعتبر إنجازاً في حد ذاته، خصوصاً في بلد تمثل سياسة الإملاء من أعلى إلى أدنى العلامة الفارقة للحكم فيه لعقود عديدة. أما السؤال: هل ستولد اللقاءات تأثيرات مباشرة في السياسة؟ فهذا ما ينبغي رؤيته. وحتى الآن، فإن إصلاحات الحكومة في المجالات الاجتماعية والدينية والتعليمية أدمجت جوانب من توصيات اللقاءات الحوارية. في حقل التعليم الديني، قد يعثر المرء على آثار للأفكار التوافقية التي جرت مناقشتها خلال جلسات الحوار. على سبيل المثال، أعلنت الحكومة نيتها إصلاح مناهج التعليم الديني في المدارس، وفصلت خطباء معروفين بأفكارهم «المتطرفة». كما أعلنت أن ألقى إمام مسجد خالفوا المحظورات المفروضة على الدعوة ضد التعصب قد تم إيقافهم عن العمل، وأن ١٥٠٠ تم إرسالهم لإعادة التأهيل التعليمي^(٧).

كذلك أعلنت برامج لتحديث التعليم بصورة عامة، وتحسين مهارات اللغات الأجنبية، في سياق الاستجابة لتحسين المستوى التعليمي للشباب وزيادة قدرتهم التنافسية في سوق العمل المفتوحة. ولكن ما تزال الحكومة تمانع بصورة رسمية إفساح المجال أمام المرأة، بالرغم من أنها تمنحها بصورة تدريجية مساحة محدودة في المناسبات العامة وفي الصحافة. وتظهر الصحافيات في المناسبات العامة الرسمية، وتعدّ تقارير عنها لصالح قنوات فضائية أسست حديثاً، مثل قناة الإخبارية. كما شاركت نساء أعمال في اللقاءات الاقتصادية التي عقدت في جدة، ورافق بعضهن ولي العهد عبد الله (الملك حالياً) في جولات خارجية إلى الولايات المتحدة والصين والهند. وكانت هذه الإجراءات الرمزية موجّهة بصورة مباشرة إلى الرأي العام الدولي، المتحمّس لرؤية الموجة الجديدة من الانفتاح الاجتماعي، وفك اللغز السعودي، ورفع الحجاب عن أكثر أسرارها ضموراً. وأفادت القيادة السعودية من هذه الفرصة لتركيب/تشكيل صورة عن بلد يشهد تدريباً تحديداً اجتماعياً واقتصادياً، لن يبقى،

Royal Embassy of Saudi Arabia, «First Independent Human Rights Organisation in Saudi (٧) Arabia,» 3 July 2004, < <http://www.saudiembassy.net> > .

رغم ذلك، مندغماً في تقاليده الإسلامية ووفياً لثقافته الأصيلة. فقد ارتفعت الأصوات النقدية، وخصوصاً من أولئك العلماء التقليديين المهمّشين، للاحتجاج على الظهور المتزايد للنساء في الشأن العام، ولكن القيادة، وببساطة، شعرت بالثقة التامة بتجاهل تلك الأصوات.

وحتى الآن، تجاهلت الحكومة نداءات بتأسيس وزارة منفصلة خاصة بالنساء والشؤون الاجتماعية، وقاومت طلب إلغاء قيمومة الأقارب الذكور على النساء، أو حتى السماح لهن بقيادة السيارة. فالمرأة غائبة بصورة كاملة من مشهد الانتخابات البلدية المحلية، سواء كناخبات أو كمرشحات. ويحتل إقصاء النساء السعوديات من الحياة العامة، والقيود الصارمة التي يواجهنها في مجالي العمل والحركة، درجة عالية في أجندة منظمات حقوق الإنسان الدولية، ولكن دون أن تلفت انتباه القيادة السعودية إلى الآراء النقدية من قبل هذه المنظمات. وتستعمل الحكومة في الغالب ذريعة خصوصية التقليد الإسلامي للسعودية، للنأي عن تطبيق المعاهدات الدولية في مجالي إزالة التمييز ضد المرأة والحريات الدينية.

ثانياً: الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٥

تضافرت الضغوطات الدولية نفسها، التي حفّزت القيادة السعودية على إطلاق جلسات الحوار الوطني، مع مطالبات داخلية بالإصلاح، وهو ما أدى إلى إعلان نية تحديث المجالس البلدية المحلية التي ستضطلع بمهمة التعامل مع تقديم الخدمات في ثلاث عشرة منطقة في السعودية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعلن مجلس الوزراء قرار توسيع مشاركة المواطنين في المجالس البلدية، حيث يتم انتخاب نصف أعضائها، فيما تقوم الحكومة بتعيين النصف الآخر. وأدى الإعلان إلى تنظيم انتخابات بلدية في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

بدأت المدن الإدارية الرئيسية بتجهيز مراكز تصويت، ودعي الناخبون الذكور المأهلون إلى التسجيل وتسلم بطاقات التصويت. في الرياض، لم يتجاوز عدد الناخبين المسجلين ١٨ بالمئة من المؤهلين للتصويت، ويمثل العدد ٢ بالمئة فقط من إجمالي عدد سكّان المدينة^(٨). وكان لافتاً تزايد مستوى الاهتمام المنعكس في النسبة العالية من التسجيل والمشاركة في المنطقة الشرقية، موطن الغالبية من الأقلية الشيعية. وتم في مدينة القطيف الشيعية الصغيرة رصد ٤٦ ألف ناخب مسجل، نصفهم تقريباً من أولئك الذين هم في العاصمة.

وكان المرشحون في كل المدن تقريباً، رجال أعمال محليين، وناشطين، وحرفيين، جاءوا من مختلف التوجهات. ويحمل معظم المرشحين (٦٠ بالمئة) شهادات جامعية، وبعضهم من ذوي التوجهات الإسلامية، فيما يعرف آخرون بميولهم نحو أجندة ليبرالية، أو ببساطة يتوسّلون برأسمالهم القبلي. وقد حظي الإسلاميون بتأييد من شخصيات عامة معروفة أو علماء دين، نوهوا بتقوى المرشحين والتزامهم بالخير العام. واستهواءً باستراتيجيات حديثة

Pascal Ménoret, «The Municipal Elections in Saudi Arabia 2005: First Steps on Democratic (٨) Path.» *Bulletin of the Arab Reform Initiative* (2005), p. 2, < http://arab-reform.net/IMG/pdf/ENsaudi_final.pdf > .

في الحملات الانتخابية، عبر رسائل الهاتف الخليوي والإنترنت، وكذلك الضيافة التقليدية، ضمن المرشحون الإسلاميون معظم المقاعد في المدن السعودية الكبيرة، مثل الرياض وجدة، والأصغر منها، مثل المدينة المنورة وتبوك والطائف.

عكست نتائج الانتخابات البنية المتغيرة لسكان المدن، التي تحتضن الآن قسماً كبيراً من الطبقة الوسطى السعودية. وقد نمت الطبقة بصورة ثابتة منذ السبعينيات من القرن الماضي. ومعظم أفرادها موظفون في القطاع العام، ولكن حصل كثيرٌ منهم مؤخراً على فرص عمل في القطاع الخاص المتنامي. ووعد تحرير الاقتصاد بزيادة أعدادهم وتخفيض الاعتماد على التوظيف في البيروقراطية الحكومية. ولديهم خبرة في الإدارة والتوظيف، ويبدون روحاً تنظيمية عالية. وقد بحث مرشحو الانتخابات عن المقام الاعتباري أكثر من مجرد تعيينهم في منصب عام. وبعض هؤلاء على قدر كافٍ من الثراء الذي يمكنهم من تحمل نفقات الحملات الانتخابية الخاصة بهم، التي تشمل ترفيه مئات من الناخبين المحتملين، وتقديم الضيافة قبل موعد الانتخابات.

وعكس نجاح ما يسمّى الإسلاميين المعتدلين في الانتخابات البلدية ضعف ذوي التوجّه الليبرالي، الذين لم تكن لديهم سوى شعبية وتداخل محدودين مع المجتمع السعودي. وأشار المعلقون على الانتخابات إلى تهميشهم، حيث يفتقرون إلى منابر تواصل مع المجتمع، بخلاف الإسلاميين الذين أفادوا من دعم علماء دين بارزين في مؤسسات التعليم، والمساجد، والجمعيات الخيرية، والحكومة.

كانت الانتخابات ذات أهمية ولكن محدودة، فقد أنجبت حماسة غير مسبوقة، وعكست جهوزية المجتمع السعودي للانخراط في الإجراءات الديمقراطية الحديثة، بالرغم من افتقاره إلى مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني حيوي. وفي بعض الجوانب، أبرزت الانتخابات زخارف الديمقراطية دون أن تفرض تحدياً جدياً على الحكم التسلطي في السعودية. وتفيد تقارير بأن أعضاء المجالس البلدية المنتخبين لم يلتقوا بعد مرور عدّة شهور من انتخابهم لعضوية المجالس البلدية. وقدّم بعض الأعضاء استقالتهم بعد عامين من انتخابهم لعضوية المجالس البلدية، نتيجة الإحباط والعجز عن التوصل إلى قرارات في مجالس تقديم الخدمات.

وبالرغم من جهود الحكومة في إطلاق، وبصورة مواربة، فرصة تاريخية لإدماج المواطنين في تفعيل وإدارة المجالس البلدية المحلية الخاصة بهم، فإنه يبدو أن «المواطنين السعوديين حملوا نظرة مريبة ونافرة إزاء تلك الانتخابات»^(٩)، وذلك عائد إلى حقيقة النظرة إلى البلديات كونها تحوز سلطة محدودة، إذ إن اهتمامها منصباً بدرجة رئيسية على إيصال الخدمات الأساسية، وليس لديها سلطة التأثير في مخصصات الميزانية أو استصلاح (تطوير) الأراضي. بعد عامين من الانتخابات، شدّد معلق سعودي على أن «المجالس البلدية

(٩) المصدر نفسه.

أثبتت بأنها عاجزة؛ فأكثر من نصف القرارات لم يتم تطبيقها. ومعظم القرارات الأخرى كانت بدعم من الحكومة المركزية»^(١٠).

رغم ذلك، تبقى الانتخابات خطوة مهمة لنانحية تحديث الحكومة التسلطية التي خضعت، تحت تأثير ضغوطات دولية ومحلية، للقيام بإصلاحات. وكان ينظر إلى السعودية بكونها تحاول اللحاق بالأنظمة التسلطية العربية الأخرى؛ فقد عكس نشاط الانتخابات المحلية والوطنية في بعض الأقطار العربية عام ٢٠٠٥ أملاً منبئاً إزاء أجندة إصلاحية واسعة، تبدأ بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها قصرت عن تعديل هيكلية الحكم التسلطي، أو الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، أو تقليص الإجراءات الأمنية القهرية للأنظمة. وكانت الانتخابات في السعودية نتيجة قرار من أعلى إلى أسفل تم تطبيقه في مجتمع لا يملك سوى عدد محدود من المؤسسات المستقلة، وقدر ضئيل من حرية الاجتماع. ويبقى المجتمع السعودي ضعيفاً في مقابل الدولة، التي تحظر العمل الجمعي، باستثناء تلك التي تجري تحت إشراف الحكومة وترخيص منها. وبالنظر إلى فعاليات عامة، مثل الصالونات الأدبية والأندية الرياضية، وسباقات الجمال وإلقاء القصائد وانتخابات الصحفيين والغرف التجارية، فإن الدولة تفرض سيطرتها على إرهابات المجتمع المدني الكامن والحراك الاجتماعي المستقل.

وعبر نزعة الأبوية والرعاية، تستوعب الحكومة جماعات، وتنشئ شكلاً مشابهاً للشكل البرلماني. فليس ثمة ما يشبه هذه الاستراتيجيات سوى تأسيس لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

ثالثاً: احتواء حقوق الإنسان

صادقت السعودية على أربع معاهدات صادرة عن هيئة الأمم المتحدة: المعاهدة الدولية لإزالة كل أشكال التمييز العنصري (١٩٧٧)؛ المعاهدة الدولية لإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٠)؛ المعاهدة الدولية لمناهضة التعذيب، وأشكال المعاملة أو العقوبة القاسية وغير الإنسانية أو المهينة (١٩٩٧)؛ والمعاهدة الدولية الخاصة بحقوق الطفل (١٩٩٦)^(١١). مهما يكن، فقد كانت السعودية في عام ٢٠٠٤ من بين عدد قليل من الدول في العالم التي تفتقر إلى منظمات مستقلة محلية لتطوير حقوق الإنسان ومراقبتها والدفاع عنها.

ومع تنامي الضغط العالمي والانفتاح المتعاظم لقنوات الاتصال والإعلام، فإن خطاب حقوق الإنسان والتقارير الخاصة بانتهاكات السعودية لحقوق الإنسان يحقق انتشاراً واسعاً في المجال الدولي العام، وقد وصل إلى الجمهور في السعودية نفسها. وواصلت منابر حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة الشرق الأوسط،

Hassan M. Fattah, «After Saudis' First Steps, Efforts for Reform Stall,» *New York Times*, (١٠) 26/4/2007.

(١١) يراقب برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة التطابق/ التوافق مع المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، انظر: United Nations Development Programme [UNDP], «Human Rights Profiles: Saudi Arabia,» < <http://www.arabhumanrights.org/en/countries/index.asp?cid=16> > .

ومنظمات حقوق الإنسان العربية مراقبة انتشار الانتهاكات الحقوقية في السعودية، وهي الانتهاكات التي تركزت على مآزق العمال المهاجرين، والسجناء السياسيين، والمتاجرة بالبشر والنساء، وكذلك حقوق الأطفال والأقليات.

وفي عام ٢٠٠٤، عقد عدد من الناشطين والإصلاحيين السعوديين لقاءات بوحى من فكرة تأسيس أول منظمة حقوقية مستقلة في البلاد، وأطلقوا عليها اسم «اللجنة الأهلية لحقوق الإنسان». وكان هؤلاء من الصحفيين، والكتاب، ومن الأساتذة الجامعيين، ومن المحامين، من كل المناطق. وفي هجوم استباقي، أعلنت الحكومة إنشاء هيئة جديدة باسم «الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان»، عقب مرسوم ملكي وقّعه رئيس مجلس الوزراء (أي الملك). وبحسب المرسوم الملكي، ترتبط الهيئة بمجلس الوزراء بصورة مباشرة، وهدفها هو حماية حقوق الإنسان، بناء على المعاهدات والمواثيق الدولية. ويتم تعيين رئيس الهيئة من قبل رئيس مجلس الوزراء مباشرة. وتتألف عضوية الهيئة من ثمانية عشر عضواً يتم تعيينهم كأعضاء بدوام كامل، فيما يعين ستة آخرون بنصف دوام، برئاسة تركي السديري^(١٢). ولم تبدأ الهيئة عملها إلا عام ٢٠٠٧.

وفيما بدا واضحاً أن الهيئة مجرد منظمة حقوقية حكومية أكثر من كونها منظمة مجتمع مدني مستقلة، فإن منظمة أخرى رأت النور، وناضلت للحفاظ على شكل من الاستقلالية. وتأسست اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتطبيق مواثيق حقوق الإنسان الدولية الموقعة من قبل السعودية، بناء على نشرة حكومية^(١٣). وتضم اللجنة واحداً وأربعين عضواً، يتبوا معظمهم مناصب حكومية. وكما هي الحال بالنسبة إلى لجنة حقوق الإنسان، فإن الهيئة الجديدة تحظى بمصادقة الحكومة أكثر من كونها منظمة مستقلة غير حكومية^(١٤). وقد دشنت اللجنة موقعاً على شبكة الإنترنت^(١٥)، وأصدرت نشرات خبرية، وطبعت تقارير سنوية، وتلقّت شكاوى. وتحولت إلى رابط الاتصال مع ممثلين من منظمات حقوقية دولية مستقلة، مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة الشرق الأوسط. واستقبلت باحثين من منظمات دولية، وسهّلت مهماتهم البحثية وزياراتهم للسعودية، لتصبح حارس بوابة، ومركز دخول لأولئك الذين اكتشفوا أوضاع حقوق الإنسان في السعودية.

خصّصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قسماً خاصاً بالشكاوى على موقعها على شبكة الإنترنت. ويشتمل ذلك حالياً على سلسلة مفرطة من المظالم المتعلقة بانتهاكات حقوق العمال، وامتهان المرأة، ومخالفات أخرى على مستوى الأمن الشخصي. وبحسب لوائح اللجنة، فإن الأفراد المتظلمين مدعوون إلى إرسال ملخصات عن حالاتهم، مع وعد

< <http://www.haq-ksa.org> > .

(١٢) انظر الموقع الإلكتروني لهيئة حقوق الإنسان:

Royal Embassy of Saudi Arabia, «First Independent Human Rights Organisation in Saudi Arabia».

International Crisis Group [ICG], «Can Saudi Arabia Reform Itself,» *Middle East Report*, (١٤) no. 28 (14 July 2004), p. 20, < <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=1&id=2864> > .

< <http://www.nshr.org> > .

(١٥) انظر الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان:

بأن اللجنة سترفعها إلى السلطات المعنية أو إلى المؤسسات الحكومية.

على أي حال، فإن القسم الخاص بالشكاوى في موقع اللجنة كان فارغاً عام ٢٠٠٨، وربما هذا يعكس النطاق المحدود للجنة في العمل والتأثير. رغم ذلك، فإن اللجنة تبنت حالات سجناء سعوديين في معتقل غوانتانامو، وقامت بين حين وآخر بمواكبة مشكلتهم. وبدرجة مماثلة، تمّت الإضاعة بصورة منتظمة على حالة السجين السعودي في المعتقلات الإسرائيلية. وتعلن اللجنة، أيضاً، حالات السجناء السعوديين في لبنان والعراق، حيث تم اعتقال كثيرين للاشتباه في تورّطهم في نشاطات إرهابية.

وعلى أي حال أيضاً، لم تقم اللجنة، حتى الآن، بإعلان قضية سجناء الرأي، والناشطين السياسيين أو المعارضين المعتقلين في السجون السعودية دون محاكمة لأعوام عديدة. فقد تفادت ذكر أي مخالفة لحقوق الإنسان من قبل أجهزة الأمن السعودي، ووزارة الداخلية، أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. واضطلع محامون مستقلون، منهم، على سبيل المثال، عبد الرحمن اللحام، بالعمل على حالات متعلّقة بنساء تعرّضن للاغتصاب، ووفيات ناجمة عن هجمات الشرطة الدينية. وكان معظم الشكاوى التي نشرت على موقع اللجنة على علاقة بالعنف المنزلي ضد المرأة وامتهان الطفل، وحالات أخرى غير سياسية. ولا تشغل اللجنة نفسها بالاهتمام بالحقوق العامة مثل حرية الرأي والاجتماع، أو حق إجراء انتخابات وطنية أو تظاهرات في البلاد. إن حقيقة كون أعضاء اللجنة موظّفين حكوميين تثير شكوكاً حول حياديّتها واستقلالها. ففي أيار/مايو ٢٠٠٨، اقتاد رجال المباحث الأكاديمي السعودي متروك الفالح من مكتبه، ولم يكن أحد زملائه في كلية العلوم السياسية في جامعة الملك سعود، وهو عضو في اللجنة، قادراً على عرض قضيته. وجاء اعتقال الفالح عقب رسالة بثّها على شبكة الإنترنت حول الأوضاع المزرية للسجون السعودية، حيث كان أحد زملائه، عبد الله الحامد، يمضي حكماً بالسجن لمدة ستة أشهر لتحريضه أقارب معتقلين من النساء تجمّعن أمام سجن بريدة حيث جرى حبس أزواجهن، وأبائهن، وإخوتهن أعواماً عديدة دون محاكمة.

تسلّط مثل هذه الحالات الضوء على القيود المفروضة على عمل اللجنة، وهو ما يجعلها مجرد خطوة تجميلية نحو تحديث الحكم التسلّطي دون توجيه تحدّي إلى الممارسات القديمة.

وبالرغم من تأسيس هيئة حكومية (هيئة حقوق الإنسان)، ومنظمة أخرى مصادق عليها من قبل الحكومة (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان)، مع تفويض بحماية ومراقبة حقوق الإنسان، فإن الأوضاع ما تزال سيئة، بحسب مصادر دولية^(١٦). وفي إطار اللعب بالكلمات على الشفاه في موضوعة حقوق الإنسان، أفاد ولي العهد عبد الله (الملك حالياً) من صورته

(١٦) انظر: *Perpetual Minors: Human Rights Abuses Stemming from Male Guardianship and Sex Segregation in Saudi Arabia* (New York: Human Rights Watch, 2008), and *Precarious Justice: Arbitrary Detention and Unfair Trials in the Deficient Criminal Justice System of Saudi Arabia* (New York: Human Rights Watch, 2008).

المركبة حديثاً كنصير للإصلاح، فيما يستمر كثير من السعوديين في رؤية خروقات وامتهانات الحكم التسلطي في حياتهم اليومية. فإجراءات صغيرة مثل الانتخابات البلدية، وهيئة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي أعمال رمزية لتبديد التوتر استجابة للضغط الدولي وتأكيد الدور القيادي للملك.

على أي حال، فإن القيادة لا تستجيب طائعة للمبادرات الإصلاحية في حال كان انبعاثها من داخل المجتمع المدني السعودي. فإذا ما أريد لأي خطوة باتجاه مشاركة سياسية أكبر أن تنجح، فلا بد أن تكون برعاية الملك. وبالقدر نفسه، فإن حماية حقوق الإنسان ومراقبتها يمكن تحسين أدائها بصورة أفضل من قبل منظمات من أعلى إلى أسفل، موصولة بدرجة وثيقة بأعلى مستوى في القيادة السياسية. فالإصلاح من أعلى يبقى السبيل المقبول نحو المكاسب الصغيرة من قبل الجمهور. وقد أصبحت أجندة الدولة في الإصلاح المفتاح لتأهيل الجمهور لعصر جديد، أي عصر الملك الجديد.

رابعاً: ملك جديد

حين رحل الملك فهد في آب/أغسطس ٢٠٠٥، احترمت العائلة المالكة خط التوارث وعيّنت عبد الله ملكاً، فيما بقي كل أمير كبير وقوي محصناً في موقعه باعتباره رئيساً لمنصب حكومي أساسي.

وكان يؤمل أن يضع ميلاد عبد الله عام ١٩٢٤، وهو وارث استراتيجية عبد العزيز ابن سعود في الزواج من بنات الخصوم التاريخيين وأراملهم، نهاية للعداوة بين إمارة حائل المدحورة والحكم الملكي السعودي الناشئ حديثاً. فقد كانت والدة عبد الله الشمريّة، فهدة بنت الشريم، أرملة سعود بن راشد، الذي حكم إمارة الرشيد قبل سقوطها على أيدي القوات السعودية - الوهابية عام ١٩٢١. وواصل عبد الله تقليد والده، وضمّ بين زيجاته الكثر بنات الشعلان من قبيلة عنيزة، والفايز من قبيلة بني صخر، والجربة من الفرع العراقي لقبيلة شمر.

وتأسيساً على خلفية والدته، فإن فيضاً من الصور قد تم تركيبها حول عبد الله؛ صور الملك بوصفه حافظاً للميراث القبلي العربي - البدوي، ترعرعت، فيما كانت السعودية تنجرف نحو العولمة وثقافة المستهلك. وكونه تلقى تربية تقليدية في البلاط الملكي ودون تعليم حديث رسمي، فقد أفاد عبد الله من ميراثه. وقد تسببت روابطه من جهة الأم، وتعليمه المحدود، إلى جانب الإعاقة المبكرة في الكلام، في تأخير بروز نجوميته بين كثير من أبناء مؤسس المملكة، ابن سعود.

لم يتمكن عبد الله من تأمين موقع دائم له في البلاد سوى في عام ١٩٦٢، أي بعد ثلاثين عاماً من تأسيس المملكة، إذ أصبح قائد الحرس الوطني، القوة العسكرية المؤلفة من المحاربين القبليين الأوائل الذين احتلوا مناطق شاسعة لصالح آل سعود باسم الجهاد ضد الكفر في الجزيرة العربية. وفي عام ١٩٢٩، حين أنجزت الفتوحات، جرى تنظيم القوة القبيلة فيما تم استئصال المجموعات المتمردة، بمساعدة القوات الجوية الملكية البريطانية. وتمّ

حشد الموالين في وحدات صغيرة لتشكّل قوة شبه عسكرية تضطلع بمهمة حماية العائلة المالكة. وتحت قيادة عبد الله، تطوّرت هذه القوة لتصبح مليشياً قبلية حديثة، متكافئة مع الجيش السعودي، الذي يقوده الأمير سلطان. وفي عام ١٩٨٥، جعل عبد الله الحرس الوطني مشرفاً على التراث القبلي، والرقصات الشعبية، وسباقات الإبل، والشعر القبلي عبر مؤسسة احتفال الجنادرية. وأصبح عبد الله النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٧٥ والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٨٢.

وحين أصبح ولي العهد عبد الله الحاكم الفعلي عام ١٩٩٥، عقب طول أمد مرض الملك فهد (١٩٨٢ - ٢٠٠٥)، وملكاً في آب/أغسطس ٢٠٠٥، كان تحدّيهِ الرئيسي الاحتفاظ بالسلطة وسط مجموعة معمرة من الأمراء الأقوياء، إذ يطمع كل منهم في أن يصبح ملكاً.

ورث عبد الله مملكة ممزقة بفعل الجماعات المتعارضة أيديولوجياً، والبطالة، والفساد، وانعدام الأمن، والإرهاب، ولكنها تنعم، أي المملكة، بطفرة نفطية ثانية. وفي عام ١٩٩٥، أرغم حرسه الوطني في الرياض على مواجهة الإرهاب، حين تم نسف مبنى سكني مهم للأمريكيين الذي يقدّمون دعماً للتدريبات العسكرية. وتكرّرت الموجهة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط بتفجير أبراج الخُبر عام ١٩٩٦.

حاول عبد الله التعامل مع الهموم المحلية المستعجلة. وقد أخفقت عملية إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي، إلى جانب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتسريع وتيرة الخصخصة، في احتواء الشباب، والعاطلين عن العمل من السعوديين. وأصبح توظيف المرأة قضية بحاجة إلى معالجات عاجلة. وتفجّرت التوترات الإثنية والمذهبية والمناطقية مع احتلال العراق، وتزايد الاستقطاب بين السنّة والشيعة في المنطقة. وتم إخضاع النظام التعليمي للمساءلة لفشله في تخريج عمال مهرة، كما واجه انتقادات لتأجيله نزعة التشدد. فقد أصبح دين الدولة نفسه مشكلة، وخضع للمساءلة لا من قبل الولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضاً من قبل السعوديين.

وحثّ كثير من السعوديين عبد الله، حين كان ولياً للعهد خلال فترة مرض الملك فهد، على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والتعليمية والشبابية والاقتصادية الملحة. وثمة قلة تعتبر هذه المشكلات انعكاساً للتمهيش السياسي للمجتمع والفرص المحدودة للمشاركة السياسية. وبدأ البعض يدعو إلى تحوّل راديكالي في النظام السياسي من شمولي إلى ملكي دستوري.

وفيما بدا عبد الله عاجزاً عن الانخراط في الإصلاحات السياسية الداخلية الجادة، فقد استثمر سمعته في الخارج. وتبقى السياسة العربية الإقليمية هي الأرض الخصبة دائماً لتعزيز مصداقية القادة العرب لصرف الانتباه عن العيوب في الداخل، أي أوطانهم. فقد صبّ عبد الله اهتماماً كبيراً على فلسطين، مقتفياً بذلك أثر الحكّام العرب السابقين. لكن مبادرته العربية للسلام، التي عرضت ابتداءً على توماس فريدمان، الصحفي في جريدة نيويورك تايمز، وأعيد طرحها في القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، فشلت في جلب السلام في مقابل الأرض. واقترح عبد الله السلام في مقابل انسحاب إسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧، ملحاً

على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، ودعا إلى دولة فلسطينية تكون القدس عاصمة لها، ولكن إسرائيل رفضت ذلك.

ولم يسفر إحياء المبادرة في آذار/مارس ٢٠٠٧ عن نتائج ملموسة بين المتحاربين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومع وصول حركة حماس إلى السلطة، تفجّر النزاع الفلسطيني الداخلي بين هذه المنظمة وفتح. وتأسيساً على الأهمية الرمزية لمكة في تصوّر/مخيل المسلمين، سعى عبد الله إلى عقد الاجتماعات هناك للتوفيق بين الأطراف الفلسطينية المتحاربة. ولكن النتيجة كانت: استمرار القتال وإزهاق العديد من الأرواح.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أزاح احتلال الولايات المتحدة للعراق منافساً إقليمياً. وتنفس عبد الله، إلى جانب حكام خليجيين آخرين، الصعداء، ونعموا بنشوة سقوط نظام صدام. قلة هي التي أدركت أن الاحتلال سيقدم على إطلاق واحدة من أكثر الحروب مأساوية ودموية في تاريخ الوطن العربي بالقرب من حدودهم؛ إذ لم يتوقع أحد أن يفرض النموذج الديمقراطي الموعود في العراق أي تهديد للمستبدّين الآخرين في المنطقة. مهما يكن، فإن الأفكار حول الطريقة التي يمكن بها احتواء الحرب الطائفية المتواصلة في العراق، وتنظيم القاعدة المؤسس حديثاً في العراق، باتت من القضايا العاجلة بالنسبة إلى عبد الله. والأهم من ذلك هو أن إيران برزت من خلال برنامجها النووي كقوة إقليمية جديدة، لا لتلمي نتيجة/حصار الحرب في العراق فحسب، ولكن لتتدخل أيضاً في صميم نسيج المجتمع والسياسة في الوطن العربي، من خلال رعايتها للمجتمعات الشيعية والجماعات السياسية السنية. وبوجود أقلية شيعية مهمة في المنطقة الشرقية الثرية بالنفط في السعودية، بدا عبد الله متوتراً حيال بروز القوة الشيعية. وقد عبّر عبد الله، سوياً مع الرئيس المصري حسني مبارك والعاقل الأردني عبد الله الثاني، عن خطر بروز ما أطلق عليه اسم «الهلل الشيعي». إن حماية مصالح نظرائهم من السنة في العراق كانت في وضع إشكالي بالنظر إلى تعقيدات المشهد العراقي ووجود القاعدة، التي تقدّم نفسها أيضاً كمدافع عن السنة. أدان عبد الله التقاتل الطائفي، وشدّد على وحدة الدولة العراقية. ومرة أخرى في مكة، حيث تعهّد القادة العراقيون السنة والشيعية والمتحاربون وكذلك علماء الدين بتحريم سفك دم المسلم، لتثبت - أي مكة - أنها المكان الصالح لعقد اجتماع برعاية سعودية. على أي حال، لم يفلح لا هذا اللقاء ولا زيادة الوجود العسكري الأمريكي في وقف التفجيرات الانتحارية التي تستهدف المدنيين في المدن العراقية.

يتطلب النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة قوة مقابلة لإحداث توازن معها. وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى السعودية على أنها القوة الوازنة، ولكنها أخفقت في الإقرار بذلك. وبالرغم من أن عبد الله يجلس على مداخل نفطية هائلة، فإن مؤهلاته كانت ضئيلة للغاية حتى بين المسلمين السنة في المنطقة. وعلاوة على ذلك كله، فإن عبد الله لم يكن قادراً على استخدام عوامل كبر السن، والسلطة التقليدية أو الكاريزما لصالحه من أجل حيازة مكانة خاصة بين الحكام العرب. وسعت السعودية بكل ما تملك إلى الحلول مكان مصر بعد الانزواء اللاحق للدور المصري عام ١٩٧٩، ولكن عبد الله لم يستطع ذلك إلا بعد مرور ثلاثة عقود تقريباً، حين نجح في ملء الفراغ تماماً، كما فعل أخوه الراحل الملك فيصل.

أفضت حرب الأيام الثلاثة والثلاثين بين إسرائيل وحزب الله في صيف ٢٠٠٦، وفشل السعودية في الدفع باتجاه وقف فوري لإطلاق النار، إلى تآكل مصداقية عبد الله. وبينما كانت الصحافة الإسرائيلية تنشر الكثير من المقالات التي تمجّد عبد الله والصحافة المملوكة للسعودية، التي تعكس صدى البيانات السعودية الرسمية التي تسبغ على حزب الله مع إسرائيل نعت «المغامرة»، فإن سمعة الملك، سواء داخل السعودية أو في الوطن العربي الواسع، باتت موضع شك واستفهام. وفي ذلك الصيف، دخل عبد الله في خلاف حاد مع الرئيس السوري بشار الأسد، الذي وصف حكام العرب المنهزمين بـ «أشباه/أنصاف الرجال». وبعد الحرب تلك، أصبح لافتاً بوضوح الاستقطاب في السياسة العربية بين ما عُرف بالمعتدلين تحت قيادة السعودية، والمتشدّدين تحت رعاية إيران، وتلاشت قدرة عبد الله على التوفيق بين المعسكرين.

وبإضافة الخلاف مع سورية حول لبنان والتوتر السابق مع ليبيا حيال المحاولة المزعومة لاغتياله، لم يتمكن عبد الله من احتواء عداء الشركاء الآخرين داخل مجلس التعاون الخليجي. وقد تسبّب تدهور العلاقات مع قطر حول خلافات حدودية، والمقاربة الإعلامية الجريئة والشفافة لقناة الجزيرة، في علاقات مضطربة مع الدولة الصغيرة ولكن الغنية واللافتة. كما طفا التنافس المصري - السعودي القديم على السطح حين أعلنت مصر أنها غير متحمسة لفكرة بناء جسر يربط شرم الشيخ بالسعودية. وما زالا كلاهما يتنافسان على قيادة الوطن العربي، ويحثّان الخطى، وبدرجة متساوية، لנاحية كسب جدارة تبريد البقع الساخنة فيه.

كان عبد الله، بوصفه الملك الجديد، بحاجة إلى حملة إعلامية فاعلة تنقش في مخيال شعبه والمجتمع الدولي بداية عهد جديد. وكانت مراسم تشييع جنازة الملك فهد تُبث على القنوات الفضائية المملوكة للسعودية، تعقبها صور للملك الجديد وهو يتلقى قسم البيعة من قطاع واسع من الجماهير الممثلة لمختلف مكوّنات المجتمع السعودي. وقد طوّر أعضاء في العائلة المالكة شكل الوحدة وقبلوا عبد الله كملك. ويدرك الأمراء الكبار أن حكمه لن يقوِّض مواقعهم أو يهدّد سيطرتهم المتجذّرة على سياسات الدولة، أو مخصّصاتهم المالية، أو نفوذهم في الدولة. فقد عيّن عبد الله الأمير سلطان ولياً للعهد، وصادق على بقاء الأمراء الآخرين في مواقعهم الوزارية. أما منصب النائب الثاني للملك، المؤسس منذ عهد الملك فيصل، فهو المنصب الوحيد الذي بقي شاغراً.

بدأ عبد الله مباشرة بتفكيك الصورة القديمة للعائلة المالكة، واستبدالها بدفعة جديدة من التشييدات. فقد تم استبدال أمير مقرّب من النزعة المحافظة، والتقاليد والقيم القبلية بأمر آخر حديثي، مناصر للإصلاح، ومكافح للفقر. وجال على مناطق مختلفة من المملكة، ورقص مع رعاياه، ووعد بتخفيف وطأة العيش والحرمان. وكان لجولاته هدف واحد: ربط الجمهور بالعهد الجديد وتعزيز دوره كقائد. يبقى أن الملك أدرك أن قدرته على الدفع باتجاه إصلاح سياسي فاعل قد قلصها أمراء كبار أقوياء آخرون، وخصوصاً أولئك الذين يمسون بزمام السيطرة على الأمن الداخلي والخارجي للنظام، أي وزيرى الداخلية والدفاع. وجلبت المواجهة الداخلية بين

الدولة والقاعدة منذ عام ٢٠٠٣، الضوء إلى الدور المركزي الذي قامت به، فحسب، هذه الوزارات في السعودية. وبالرغم من كون عبد الله قائداً للحرس الوطني السعودي، فإن قدرته تركّزت في موازنة نفوذ الأمراء الآخرين أكثر من اهتمامه بتقرير مسار التطور العام في الشؤون السياسية للمملكة. وقد كان عليه قبول تشظي السياسة السعودية وانتشار مراكز صنع القرار داخل الدولة. وأصبح عبد الله بطل تحديث الحكم التسلطي في السعودية^(١٧).

خامساً: إصلاح العائلة المالكة: هيئة البيعة

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي مواجهة خطر تشظي السياسة الملكية وإدغام المتنافسين الأقوياء على العرش، شرع عبد الله في مبادرة، هي الأولى من نوعها، في إصلاح الشؤون الداخلية للعائلة المالكة. وأعلن في مرسوم ملكي تأسيس ما سمي بصورة رسمية «هيئة البيعة»، التي تحدت وظيفتها بضمان وراثته العرش بصورة سلسلة بعد موت كل من الملك عبد الله وولي العهد سلطان. وكانت الهيئة قد نشأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حين استقبل الملك عبد الله أعضاءها وحثهم على «الوقوف موحدين، وتسوية كل الخلافات بالحوار الشفاف، ودون السماح لقوى خارجية بالتدخل في شؤونكم الخاصة»^(١٨).

تتألف الهيئة من خمسة وثلاثين عضواً: الأحياء من أبناء مؤسس المملكة، ابن سعود، وأبناء أبناء المؤسس من الأموات. فالأمراء من كبار السن والمرضى يمثلون من خلال أبنائهم. وتم تعيين الأمير مشعل، النائب السابق لوزير الدفاع وحاكم مكة، في منصب رئيس الهيئة. أما القادم الجديد من خارج العائلة، خالد التويجري، رئيس ديوان المظالم، فتم تعيينه في منصب أمين سر الهيئة.

وينص دستور الهيئة على أن تصبح الأخيرة سارية المفعول فقط بعد موت الملك عبد الله وخليفته، سلطان. وبالنظر إلى أعمار الأحياء من أبناء ابن سعود، فإن الهيئة معنية بانتخاب ملك بالإجماع منهم أو من أبنائهم. وبموجب اللوائح التنظيمية الخاصة بالهيئة، تعقد الأخيرة، فور وفاة الملك، اجتماعاً من أجل تسمية الملك الجديد بصورة رسمية. وفي غضون عشرة أيام، يتعين على الملك الجديد أن يسمي ولي عهده، أو أن يطلب من اللجنة ترشيح واحد من طرفها. وفي توقّع الحال الصحية بسبب كبر السن، أو المرض، فإن نظام الهيئة يشتمل على تشكيل لجنة طبية تقرر الوضع الصحي للملك وولي العهد. وتسلم الهيئة تقريراً مختوماً وبصورة سرية إلى رئيس الهيئة، الذي يملك حق وضعه في تصرف بقية الأعضاء خلال اجتماع الهيئة.

وتعتبر هيئة البيعة آلية ممأسسة، وغرضها في الأساس هو تنظيم عملية انتقال العرش

(١٧) قامت الصحافة السعودية بتمجيد عبد الله، والتزمت الصمت بخصوص عجزه عن التعامل مع المطالب السياسية العاجلة. للتعرف إلى تصريح نمطي حول الدور الكبير للملك عبد الله في الصحافة السعودية، انظر: «السعودية سنة ٢٠٠٨»، إيلاف، ٢٠/٦/٢٠٠٨.

من ملك إلى آخر، في حال لم يكن خط التوارث واضحاً في حال موت الملك عبد الله وولي العهد سلطان^(١٩). وقد لا يكون مبدأ التوارث السابق، الذي يحدد انتقال الملك أفقياً بين أبناء ابن سعود، ممكناً في المستقبل. وعليه، طرحت الهيئة إمكانية تجاوز أمير أو أمراء كبار، وربما التحرك عمودياً إلى أحفاد مؤسس السعودية. وفي المستقبل قد يفرض كبر السن والمرض، اللذان لهما حالياً تأثيرات في وارثي العرش الممكنين الباقين، تحديات على عملية التوارث؛ فأبناء ابن سعود الباقون هم جميعاً في أواخر السبعين والثمانين من أعمارهم، ومن المحتمل أنهم يعانون أمراضاً مزمنة، شأن الملك فهد. ومن أجل التحصين ضد اعتلاء ملك معمر أو معوق العرش، لكون مبدأ الأسبقية الأفقية يستوجب احترامه كما كان في السابق، تسمح الهيئة بانتخاب الملك بتجاوز الأشخاص غير المناسبين، أو حتى اختيار واحد من بين أعضاء الجيل الثاني. من الناحية النظرية، فإن الهيئة ستكفل الإجماع بين المتنافسين من خلال انتخاب الملك وولي العهد التاليين. ولكن تبقى رؤية ما إذا كانت العملية ستؤول إلى توارث سلس في المستقبل، خصوصاً حين يدخل أعضاء الجيل الثاني حلبة المنافسة على القيادة في أعلى مستوى، عقب موت الملك عبد الله وولي العهد الأمير سلطان.

وبانتظار هذا الاحتمال، قام كل أمير من كبار الأمراء بتعيين واحد أو أكثر من أبنائه كوكلاء ومساعدين. أبناء الملك الحالي، ولي العهد، وزير الداخلية، وزير الدفاع، وأمراء كبار آخرون هم في مناصب حكومية أساسية، ومعدّة بصورة مناسبة للضغط من أجل أدوار قيادية في المستقبل. ومن المحتمل أن يرث أبناء الأمراء الكبار الحاليين وزارات آبائهم في المستقبل، في حال وفاة أي منهم بصورة مفاجئة، وقد يثبت أن ذلك أكثر تعقيداً فيما لو دخل أعضاء الجيل الثاني المنافسة على العرش. وقد يكشف أفق المنافسة على الملك (بين محمد ابن نايف ومتعب بن عبد الله وبندر بن سلطان وخالد بن سلطان، أو حتى الوليد بن طلال)، عن أن ذلك يمثل تحدياً حقيقياً بالنسبة إلى هيئة البيعة. وفي الوقت الحالي، ليس في وسع الملك عبد الله ولا كبار الأمراء الآخرين تبني مبدأ التوارث العمودي، الذي يقضي الأحياء من أبناء ابن سعود والمتحدّرين منهم من أجل حصر الملك في حدود خط واحد من النسب. وفي الوقت الحاضر، قد تكون الهيئة الخيار الأفضل المتاح للعائلة المالكة لترتيب شؤونها الداخلية، في غياب تدخل حقيقي أو محتمل من المجتمع السعودي، أو منافسة داخل البيت الملكي.

وتقدّم هيئة البيعة دليلاً على أن السياسة والقيادة هما شأن خاص بالعائلة المالكة، وخارج نفوذ أي جهاز آخر في المملكة. وتملي الملكية المطلقة، بصرف النظر عن أي ضغط، داخلي أو خارجي، قدراً أكبر من الاستيعاب والمشاركة السياسية. وقد أقصت العائلة المالكة المجتمع السعودي، أو ما يدعى غالباً «أهل الحل والعقد»، عن التعامل مع قضية ينظر إليها باعتبارها امتيازاً عائلياً خالصاً.

(١٩) نشر عوض البادي مميزات هيئة البيعة، كخطوة باتجاه إصلاح العائلة المالكة، انظر: عوض البادي، «مأسسة الخلافة في النظام السياسي السعودي: هيئة البيعة»، نشرة مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، < http://www.arab-reform.net/spip.php?page=article_ar&lang=ar&id_article= 1178 >.

وكانت الهيئة تُعنى بتقديم المرشّح للعرش إلى الشعب السعودي، الذي سيمنحه في وقت لاحق المبايعة والولاء له. ولا توجد في السعودية مؤسسات أو جماعات ضغط تدفع باتجاه تعيين شخص ما في منصب الملك على حساب المنافس الآخر. وحتى المؤسسة الدينية غير ممثلة أو موضع استشارة الهيئة. وليس هناك هيئة تمثيل منتخبة قد تؤثر في قرار الهيئة. فالمعركة من أجل موقع ملك المستقبل تندلع وتحل بين العائلة المالكة في لقاءات سرية. ويكفل الترتيب الجديد استمرارية النظام الملكي ضد مخاطر الديموغرافيا، والتنافس والنزاع الداخليين، أو العزلة من المجتمع، أو جماعات الضغط خارج العائلة المالكة.

سادساً: التنمية.. بديلاً من الإصلاح السياسي

بعد تأمين «برقطة» (= بيرقراطية) التوارث الملكي، توجّه الملك وكبار الأمراء والمتعهدون الملكيون إلى أنصارهم في محاولة لكسب قبولهم. وقد جرى إحياء الآلية القديمة لتوزيع الهبات السخية (المعونات/ الهدايا/ العطايا) مع الثروة الجديدة لعام ٢٠٠٣.

وبطريقة تبعث ذكريات السبعينيات، دخلت العائلة المالكة في سباق لتوزيع فائضات الدخل، وزيادة الاعتماد، وكسب الولاء. فالمداخل ليست جوهرية الآن فحسب، ولكنها أيضاً مصادر للهبات والمنح. وقد أصبح كل أمير وأبنائه مراكز لتوزيع الحسنات (الصدقات)، وفرص العمل في مؤسساتهم المالية والتجارية الخاصة، وكذلك المخصصات الأخرى التي لا يمكن للمواطنين الحصول عليها عبر بيروقراطيات دولة الرعاية الاعتيادية. وقد أعيدت المنح الدراسية إلى سابق عهدها بعد فترة انقطاع في تلكؤ في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وتم إرسال رجال ونساء إلى الخارج في منح دراسية على حساب الحكومة، فيما سجّل آخرون في معاهد محلية حديثة التأسيس، وكذلك كليات مهنية. ولكن لم يحصل الطلبة على وظائف مضمونة بعد استكمال دراساتهم. وجرى التعامل مع التضخم المتزايد وأسعار المواد الغذائية عبر الزيادة المنتظمة في المرتبات الشهرية. وعكست الحكومة سياستها وأعدة بدعم بعض المواد التموينية مثل الأرز، والقمح، ومواد غذائية أساسية أخرى.

وبطريقة مماثلة لما سبقها في السبعينيات من القرن الماضي، أعلن الملك برنامجاً تنموياً، يتضمن إنشاء ست مدن صناعية جديدة. وبدأ العمل على بناء مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، شمال مدينة جدة، بتوظيف واعد في المعامل الصناعية - وبصورة رئيسية البتروكيماويات، الألومنيوم، الحديد، والمخضبات - الخدمات المصرفية، والشحن. ويفترض أن تقوم المدينة بتزويد فرص عمل جديدة ووحدات سكنية للعمال^(٢٠). وتشمل الخطة بناء منازل سكنية، ومدارس، ومساجد لأفراد قوة العمل المستقبلية. واعتمدت الحكومة، حتى الآن، على آلاف من عمال البناء الأجانب، وبدرجة أساسية من الصين والشرق الأقصى، لبناء هذه المدينة. وتسبب ارتفاع أسعار مواد البناء، مثل الأسمنت والحديد، في زيادة تكلفة المشروع، وعليه امتصاص ملايين الدولارات من مداخل النفط.

واشتملت الأجندة الإصلاحية للدولة على التواصل مع المجتمع الدولي لتبديد الدعاية السيئة المرتبطة بالحاوي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فقد زار الملك عبد الله الولايات المتحدة، وعدداً من العواصم الأوروبية والآسيوية. والتقى البابا بنديكت في الفاتيكان، ودعا إلى حوار واسع بين الأديان الإبراهيمية. وفي عام ٢٠٠٨، رعى مؤتمراً في مكة، حيث التقى أكثر من ٤٠٠ عالم إسلامي لمناقشة إمكانية الحوار بين الأديان ومستقبل هذا الحوار. وفيما ناقش علماء مسلمون من كل أرجاء العالم آفاق هذا الحوار وحدوده، فإن بعض علماء الدين السعوديين استنكروا ذلك، الأمر الذي تسبب في إحراج القيادة وتقويض جهودها في جلب علماء مسيحيين ويهود ومن ديانات أخرى كيما يكونوا وجهاً لوجه على الأراضي السعودية. وأصدر الشيخ عبد الرحمن البراك بياناً أعلن فيه أن حوار الأديان غير إسلامي. وخشي علماء دين آخرون من أن تخضع الحكومة للضغط الدولي المطالب بالاعتراف بحرية الديانات الأخرى، وبناء كنائس في السعودية، كما حصل في الخليج، حيث كنائس مسيحية ومعابد هندوسية لاستيعاب العدد المتزايد من العمال المهاجرين من غير المسلمين. وفيما كان الملك يتواصل مع الأديان الأخرى، أصدر علماء دين سعوديون عريضة ضد الشيعة، يدينون فيها هرطقتهم، وكفرهم، يحذرون من نفوذهم في المجتمع السعودي نفسه.

سابعاً: الأجندة الإصلاحية للمجتمع

وفيما كان الاحتجاج الإسلامي في التسعينيات من القرن الماضي يتركز على المطالبة بأسلمة الدولة، فإن المثقفين والناشطين السعوديين في القرن الحادي والعشرين، بمن فيهم الإسلاميون، ذهبوا بعيداً عن هذا الهدف ونادوا بملكية دستورية، ومشاركة سياسية أوسع، واحترام لحقوق الإنسان، وشفافية، وتقليص لصلاحيات وسلطات وزارة الداخلية. وأمل ناشطون في المجتمع السعودي بأن يكون الملك عبد الله قادراً على وضع حد للرقابة والتدابير الأمنية القاسية للوزارة، التي أحكمت قبضتها على السكان بذريعة الحرب على الإرهاب.

ثامناً: سعوديون يطالبون بالإصلاح السياسي

تبلور داخل السعودية في فترة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر توجه جديد يتألف بصورة رئيسية من ليبراليين وإسلاميين وغيرهم. وعُرف مناصرو هذا التوجه بدعاة الإصلاح الدستوري^(٢١). وكان معظم هؤلاء أكاديميين، وخبراء، وكتاباً، وتجّاراً، أي بمثابة توليفة من الأفراد من ذوي توجهات أيديولوجية متباينة في السابق. ولدى بعضهم علاقة بالحركة الإسلامية في التسعينيات من القرن الماضي، والبعض الآخر قوميون سابقون (ناصريون وبعثيون) وشيوعيون. وأمضى كثيرون من بينهم أحكاماً بالسجن في الماضي.

(٢١) جرى توثيق النضالية السياسية لهذه المجموعة، سويماً مع عرائض مختلفة أرسلت إلى القيادة، في: دعاة الإصلاح السياسي، ربيع السعودية ومخرجات القمع (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٤).

جاءوا سوياً، متعالين على تبايناتهم الأيديولوجية، يندشون أجندة إصلاحية شاملة، توحد شعباً يحمل نظرات سياسية متباينة، بل حتى متعارضة.

ودعا هؤلاء إلى الإصلاح المؤسس على النص الإسلامي بما لا يؤول إلى تقويض دور القيادة السعودية. وشجعتهم رغبة الملك في تبني لغة الإصلاح، والتواصل مع الجمهور، في محاولة لمكافحة الإرهاب واحتوائه.

والتمس الإصلاحيون الدستوريون من عبد الله تأسيس مجلس شورى منتخب، واستبدال مجلس الشورى المعين المؤلف من ١٢٠ عضواً، وكان قد ورثه من الملك فهد. كما نادوا بفصل السلطات، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان. وفي الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥، رُفِعت إلى عبد الله أكثر من ست عرائض تطالب بالحريات الأساسية والمشاركة السياسية.

أطلق كثير من المراقبين على موجة العرائض نعت «ربيع الرياض»، الذي يسوق السعودية في القرن الحادي والعشرين إلى دولة مؤسسات بدلاً من دولة أمراء. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، طالبت واحدة من أهم العرائض بحكم دستوري في السعودية. وكشفت شخصيات، مثل عبد الله الحامد، ومتروك الفالح، وعلي الدميني، ومحمد سعيد الطيب، وأكثر من مئة من موقعي العريضة عن أجندة إصلاحية جديدة تمحورت حول عدة نقاط: أولوية الإصلاح السياسي؛ تأصيل الدستورية في الفقه الإسلامي؛ تعزيز الوحدة الوطنية؛ مركزية القيادة السعودية؛ المساواة والعدالة الاجتماعية.

في العرائض اللاحقة، سلط الموقعون أنفسهم الضوء على مخاطر تجاهل النداءات من أجل الإصلاح السياسي، وتهميش المجتمع في المشاورات المستقبلية وعملية صنع القرار. وفيما وصل - الإصلاحيون الدستوريون - إطلاع القيادة بقدر كبير من الاحترام، مع ضمان الولاء والطاعة، عكست لغة العرائض اللاحقة إحباطهم وخيبة أملهم إزاء عدم رغبة الملك في الاكتراث بمطالبهم. وحصلت مجموعة من الناشطين المشتغلين في هذا الحراك على رسائل مختلطة؛ فقد تلقت تشجيعاً من جهة في القيادة، فيما ووجهت بتوبيخ من أمير آخر. ودعي كثير من مقدمي العرائض (الملتزمين) إلى الاجتماع في وزارة الداخلية للتحقيق والتحذير، بعد لقاءهم بالملك، الذي عبر لهم عن رغبته في الاستماع لمطالبهم. والتزمت الصحافة المحلية الصمت حيال موجة التعبئة، وعجزت عن نشر أي من العرائض التي راجت بحرية تامة في شبكة الإنترنت، وطبعت في وقت لاحق في كتيبات خارج السعودية.

وقد تبدد حلم الإصلاحيين حين أقدم وزير الداخلية القوي، الأمير نايف، على اعتقال العديد من موقعي العريضة في آذار/مارس ٢٠٠٤، وحُكم على هؤلاء بالسجن مدداً تتراوح بين ٧ أعوام و٩ أعوام^(٢٢). وخضع الإصلاحيون لتأثير وهم بأن عبد الله سيشرع في

(٢٢) في عام ٢٠٠٥، لاحظ سيمون هندرسون قمع توجه الإصلاحيين في السعودية، انظر: Simon Henderson, «The Arrest of Saudi Reformers One Year On», *Policy Watch* (Washington Institute for Near East Policy), no. 973 (15 March 2005), < <http://www.washingtoninstitute.org/pdf.php?template=C05&CID=2277> > .

الإصلاحات حال يصبح ملكاً. على أي حال، إن أقصى ما كان بمقدوره القيام به هو الإفراج عن المعتقلين بأمر ملكي في عام ٢٠٠٥، وإسقاط التهم الموجهة ضد المعارضين والناشطين الآخرين. وقد تمت مصادرة جوازات موقعي العرائض، وحرمان كثير منهم من السفر إلى الخارج أو التواصل مع الإعلام الدولي^(٢٣). وعليه، أخفق عبد الله في وقف موجة الاضطهاد التي نشرها أخوه القوي الأمير نايف في البلاد. فاستمرت الاعتقالات، مع عجز عبد الله عن إحكام السيطرة على جموح أخيه، وجرت جميعها تحت ذريعة الحرب على الإرهاب^(٢٤). وفي شباط / فبراير ٢٠٠٧، قادت موجة اعتقالات إلى سجن أكثر من خمسة عشر شخصاً، لم تعرف جرائمهم بعد. وشملت موجة الاعتقالات مدونين وكتاب الإنترنت ممن عبّروا عن تعاطفهم مع المعتقلين السياسيين، أو كشفوا عن تغول التدابير الأمنية في السجون.

وبحلول عام ٢٠٠٨ بلغت موجة العرائض نهايتها، حيث تم إسكات كثير من الإصلاحيين بعد إطلاق سراحهم من السجن، وفي بعض الحالات كانت حريتهم مشروطة بالابتعاد عن أي نشاط مستقبلي. أما أولئك الذين التزموا المشروع واستمروا في إصدار العرائض أو نشر آراء نقدية، فقد أعيدوا إلى السجن، لتفضية أحكام بالسجن ذات صلة بنشاطاتهم. فقد عاد عبد الله الحامد، الذي تم الإفراج عنه في ٢٠٠٥، إلى السجن عام ٢٠٠٧، مع أخيه عيسى، في أعقاب التحريض على تظاهرة صغيرة من قبل نساء سعوديات قبالة بوابات سجن مشهور في بريدة. أما الإصلاحيون الآخرون فأعلنوا انسحابهم من مجموعة الإصلاح الدستوري، وكتبوا مقالات ينتقدون فيها رفاق دربهم السابقين. ومن الصعب التحقق مما إذا كان ذلك ناشئاً عن ضغوطات أو عن قرار شخصي محض. وعلى أي حال، بدا واضحاً أن الدولة كانت قادرة على احتواء حركة الإصلاح الدستوري، ورُسبت الانقاسات الداخلية بين الناس، الذين اختلفت توجهاتهم الأيديولوجية السابقة بدرجة كبيرة. كان تلاقي الإصلاحيين جميعاً تحت مظلة جامعة بقائمة مشتركة من المطالب تجربة قصيرة الأمد، حصدت زخماً تحت تأثير ضغوطات محددة كانت تواجه السعودية. وتبقى الدولة قوية في بعثرة الاتجاهات السياسية البارزة، واضعة إياها تحت تصرف سلطة قهرية مهولة، وجماعات أخرى راغبة في إدانة أي مؤشرات على التسييس. وتواصل استخدام علماء الدين الرسميين، إلى جانب القضاة المعيّنين، لإدانة المعارضين والناشطين السياسيين. وقد واجهت نداءات من أجل الدستورية بياناً يدين الطبيعة غير الإسلامية لدساتير من صنع البشر، والتذكير بأن دستور السعودية هو القرآن. وبقي الإصلاحيون مجموعة نخبوية، عجزت عن الوصول إلى قطاع واسع من المجتمع السعودي. وقام مؤيدون من الشباب للإصلاحيين بتعميم قضيتهم، وبعثوا برسائل إلى منظمات حقوقية دولية وعربية، ونشروا رسالتهم في الإصلاح عبر الإنترنت. على أي حال، بقي الإصلاحيون غير منظمين، وعاجزين عن تعبئة الجمهور على الأرض.

Neil MacFarquhar, «Saudi Reformers: Seeking Rights, Paying a Price,» *New York Times*, 9/ (٢٣) 6/2005, and Fattah, «After Saudis' First Steps, Efforts for Reform Stall».

«Saudi Reform,» *Middle East Economic Survey*, vol. 47, no. 2 (January 2004).

(٢٤)

تاسعاً: أقليات: البحث عن اعتراف

في الوقت الذي قدّم الإصلاحيون الدستوريون مطالبهم، انخرطت أقليات، مثل الشيعة في المنطقة الشرقية والإسماعيلية في الجنوب الغربي، في حراك تركز على مطالب تخص أوضاعها كأقليات دينية في السعودية. فقد وجد الشيعة في السعودية، الذين أوقفوا صراعاتهم مع النظام عام ١٩٩٣ وعادوا إلى السعودية، فرصة، بعد عقد من الزمن، في الحركة الإصلاحية الدستورية. والتحق بعض الناشطين الشيعة بالإصلاحيين الدستوريين، ووقّعوا عرائض سابقة، وأصبحوا داعمين فاعلين لحركة الإصلاح الدستوري، متخليين عن رؤيتهم الضيقة لنشاطهم السابق، الذي كان يتمحور حول قضايا محدودة بتحسين أوضاع المجتمع الشيعي. وكان الناشطون الشيعة حريصين على أن ينظر إليهم كجزء من وطن، أكثر من كونهم جماعة منفصلة في منطقة، بعد إذ هيمن الشيعة في العراق عقب إطاحة صدام في عام ٢٠٠٣، وكان ذلك بداية قلق لا بالنسبة إلى السعودية فحسب، وإنما بالنسبة إلى الأنظمة العربية الأخرى أيضاً^(٢٥).

حصل ناشطون ورجال دين شيعة معروفون، مثل حسن الصفار وتوفيق السيف وجعفر الشايب ونجيب الخنيزي، على ضوء أخضر للدخول إلى الشأن العام. وكان رجل الدين حسن الصفار قد تلقى دعوة للمشاركة في واحد من لقاءات الحوار الوطني، وشارك في أحد اللقاءات مع سلفيين سعوديين متشددين.

ونشر كتّاب شيعة مقالات في الصحف المحلية تدعو إلى التسامح الديني، ووضع نهاية للتمييز ضد (الأخر). وتم انتخاب جعفر الشايب في مجلس بلدية القطيف عام ٢٠٠٥. وركزت شخصيات عامة شيعية على موضوعات مثل التسامح الديني، والوحدة الوطنية. ولقيت انتقاداتهم للتطرف الديني والتعصب قبولاً من قبل الصحافة الرسمية المحلية على وقع ضغط الهجمات الإرهابية. وشأن علماء دين وكتّاب وصحافيين سعوديين آخرين، جرى تجنيد الشيعة للتطوع في الحرب على الإرهاب من قبل نظام تأهب لاستثمار هواجسهم الجدية بشأن الجماعات السنية الراديكالية لكسب المزيد من النفوذ في السعودية. ويعدّ الشيعة أول مجموعة تم استهدافها في فتوى وهابية سابقة وصمّتهم بـ «الرافضة» الذين شوّها الإسلام. وكان للنفوذ المتنامي للشيعة في العراق أثر ضئيل لناحية تبديد التوتر الطائفي في السعودية، فيما تواصل صدور فتاوى تكفير الشيعة بصورة عامة من قبل علماء دين سعوديين معروفين مثل ناصر العمر، وسفر الحوالي، وعبد الرحمن البراك وآخرين. في المقابل، تفادى بعض العلماء الصحويين، مثل سلمان، العودة إلى ذكر الشيعة في الخطب والبرامج الإعلامية.

يشدّد الآن الناشطون الشيعة، الذين استلهموا الثورة الإيرانية في الثمانينيات وطالبوا بتغيير ثوري، على أهمية مفاهيم شاملة للمواطنة، بصرف النظر عن الانتماء المذهبي. وفي عام ٢٠٠٣، وقّع أكثر من ٤٠٠ رجل دين، وأكاديمي، وخبير، وكتّاب شيعي، عريضة بعنوان

(٢٥) بدأ خطاب جديد حول التعايش بالظهور بين الناشطين الشيعة، انظر: فؤاد إبراهيم، الشيعة في السعودية (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧).

«شركاء في الوطن»، طالبوا فيها بالاعتراف بمذهبهم والتمثيل في الحكومة، ومجلس الشورى، وهيئة كبار العلماء، والمنظمات الإسلامية الدولية برعاية السعودية، ورفعوها إلى عبد الله، ولي العهد آنذاك. وسلّطت العريضة الضوء على استمرار التمييز الديني والاقتصادي ضد الشيعة، بالرغم من المصالحة الرسمية وعود الحكومة عام ١٩٩٣. وقدم الموقعون البيعة للقيادة، وأكدوا مركزية الوحدة الوطنية، التي قالوا إنها لا تتحقق إلا عبر المساواة، وإنهاء التمييز في التعليم، والتوظيف، وتجريم التعصب والكراهية الدينية، وحظر الفتاوى ضد مذهبهم، واحترام المحاكم والطقوس الدينية الشيعية.

وفي الوقت الذي أحجمت الحكومة عن عمل كل ما من شأنه منع الفتاوى ضد الشيعة، تحاشت المؤسسة الدينية، ممثلة في المفتي العام عبد العزيز آل الشيخ، التطرّق إلى مسألة الشيعة، فيما أصدر، أحياناً، علماء آخرون فتاوى تكفّر الشيعة وتحذّر المسلمين من أنهم متآمرون خطرون. الحرب الطائفية في العراق التي أعقبت الاحتلال، وتنامي نفوذ حزب الله في لبنان، جلبا موجة من الفتاوى التي تدين الشيعة وتصورهم على أنهم عملاء كفرّة لإيران. وكان عالم وهابي نافذ، وهو ناصر العمر، أصدر كتيباً بعنوان **الرافضة في بلاد التوحيد**. وينص الكتيب بوضوح على أن الشيعة مذهب خارج على الإسلام الحقيقي. وأفرد قائمة بالامتيازات التي يحوزونها مثل، المدارس المساجد والحسينيات في المنطقة الشرقية، وهي الامتيازات التي يعتبرها مؤشراً خطراً يعكس تفوّقهم^(٢٦).

وقام العمر لاحقاً بتقصي سيطرة الشيعة على القطاعين الاقتصادي والتعليمي في المنطقة نفسها، ونشاطهم التبشيري خلال موسم الحج. وتوصّل إلى أن الشيعة آمنون بفعل ممارساتهم الشريكية، ويجب إيقافهم قبل أن ينشروا طقوسهم وعقائدهم الضالة. وأصدر شيخ صحوي آخر، وهو سفر الحوالي، بياناً شديد اللهجة، يرد فيه على مزاعم الشيعة بأنهم يتعرضون للتمييز في السعودية، وحذر الحكومة من تبني موقف تصالحي. وقارن التطور في المنطقة الشرقية بنظيره في منطقته، عسير، وخلص إلى أن الشيعة أفادوا من الثروة النفطية، بينما بقيت منطقته متخلفة. وزعم أن الشعور بمعاناة التمييز لدى الشيعة نابع من جريرة علمائهم، الذين يفرضون ضرائب عالية عليهم، وهم على استعداد لتسديدها^(٢٧). وأخيراً، حذّر الحكومة من أن في حال استجابتها للمطالبات بمعاملة متساوية، بما يهيئ فرصة للعصيان المدني، والاحتجاج، والفوضى وانقسام البلاد على سمت خطوط مناطقية ومذهبية.

يتعارض ذلك مع ما طالب به ناشطون شيعة، أي وقف التمييز وعدم المساواة، من منطلق خشيتهم أن تقضي إلى تصعيد مشاعر العزلة والنزعات الانفصالية.

(٢٦) ناصر بن سليمان العمر، **الرافضة في بلاد التوحيد**.

Madawi Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation*, (٢٧) Cambridge Middle East Studies; 25 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2007), p. 90.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٨، وفيما كان الملك عبد الله يرأس مؤتمراً دولياً في مكة لتطوير حوار الأديان، حضره كثير من ممثلي الشيعة الإيرانيين، وقّعت مجموعة مؤلفة من اثنين وعشرين عالماً سعودياً رسالة تدين الشيعة^(٢٨). وقد حضر المؤتمر الرئيس الإيراني السابق آية الله هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، الذي قام بجولة حول المدن السعودية. وقد شجب الشيخ الشيعي توفيق العامر من على منبر خطبة الجمعة، الفتوى السنية، ودافع عن الشيعة ضد الرأي المستنقص لقدرهم من قبل النواصب، وهو النعت الإزدرائي الذي يستعمله الشيعة لأولئك السنة الذين يكرهون أهل البيت. وقد تمّ اعتقاله بعد الخطبة، ولكن تم إخلاء سبيله فيما بعد. والتزمت الحكومة الصمت حيال فتوى العلماء الوهابيين الاثنين والعشرين، الذين استمروا في عقد ندوات خاصة، وإلقاء خطب في مساجد الرياض. ومع ذلك، أوفدت الحكومة الشيخ السنّي محمد النجيمي لمقابلة العالم الشيعي حسن الصفار في محاولة لامتصاص التوتر المذهبي، وتوضيح أن العلماء الرسميين لم يجيزوا الفتوى.

عموماً، أدّى الحراك الشيعي خلال هذه الفترة إلى ظهور لافت في الشأن العام، تظهر في السماح لهم بالمجاهرة بطقوس العزاء السنوية في أماكن مصممة خصيصاً لذلك. على أي حال، وقع الشيعة بين حدي وعود الحكومة وفتاوى العلماء الراديكاليين. وآثروا التعامل مع الحكومة وانتظار التحسّن التدريجي في أوضاعهم. ونجحت الدولة في تفتيت المعارضة الشيعية، تماماً كما كانت قادرة على تبديد حركة الإصلاح الدستوري من خلال وضع اليد/السيطرة على لهجة الإصلاح. وبقي بعض الناشطين الشيعة خارج السعودية، ربما كخطوة في سبيل بلوغ المدى الأقصى بخياراتهم في المستقبل. على أي حال، هناك أصوات شيعية نقدية عالية في واشنطن ولندن. ويجري التعبير عن كثير من المطالب التي يحملونها من خلال مواقع خبرية ومنشآت حوارية على شبكة الإنترنت. وقد تثبت المنابر الإعلامية الشيعية الجديدة أنها ذات أهمية في تعبئة القوى في المستقبل.

ثمة أقليات أخرى بدأت تبرز أيضاً، مثل الإسماعيلية في نجران ومدن طرفية أخرى في الجنوب الغربي، وهي أقلية برزت إلى العلن أول مرة عام ٢٠٠٣. وكان ناشطون إسماعيليون رفعوا عريضة إلى القيادة السعودية بعنوان «الوطن للجميع والجميع للوطن». وكما هي الحال بالنسبة إلى الشيعة، فقد شدّد الإسماعيليون على أنهم ينتمون إلى السعودية، ويقدمون الولاء للقيادة. وشكا هؤلاء من الحرمان الاقتصادي والتمييز الديني. وسلّطوا الضوء على قضية سجناء الرأي الإسماعيليين، والانتهاكات في السجون، والعقوبة الجماعية. وعارضوا بشكل محدّد ما وصفوه بفتاوى التكفير، التي تضعهم خارج دائرة الإسلام، وطالبوا القيادة بإيقافهم وإنزال عقوبة بأولئك العلماء الوهابيين التي يصدرونها. ولفتت العريضة الإسماعيلية الانتباه إلى سياسة الحكومة في توطيّن غير الإسماعيليين في منطقتهم لجهة تعديل التركيبة المذهبية لهذه المناطق. وتشمل تلك السياسية مصادرة أراض تابعة للإسماعيليين، وتوطيّن

(٢٨) نشر بيان العلماء الوهابيين الإثنين والعشرين على شبكة الإنترنت. انظر بيان ٢٢ عالماً وهَابِياً حول الشيعة، في: ف. السعدون، «شيوخ البيانات»، إيلاف، ٦/٥/٢٠٠٨.

غرباء في أوساطهم. كما اعتبروا افتقار المنطقة - عسير - إلى مشاريع تنموية ومراكز تعليمية متقدّمة معوّقات أمام الاندماج والوحدة الوطنية.

أصبحت جماعات دينية أخرى منها، على سبيل المثال، الصوفية في الحجاز، أشد وضوحاً. وصدرت مبادرات متنوّعة لتسليط الضوء على الخصوصية الثقافية لهذه المنطقة الحضرية، وحماية تراثها وفنها المعماري الإسلامي، وتأكيد تعدديتها التاريخية الدينية، وتوثيق تنوّع ماضيها الإسلامي الذي سمح للمثقفين، وعلماء الدين، والشخصيات العامة في الحجاز بإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام الدولية، وكان بعضها نقدياً للغاية إزاء ما وصفوه بالهيمنة، والتطرّف الوهابي، ونبذ مدارس الفكر والفقه الإسلامي الأخرى. وما داموا يقدّمون فروض الولاء للقيادة السعودية ويؤكدون دورها في حماية واحترام التنوع في السعودية، بما في ذلك الحجاز، فإن ذلك يسمح لهم بالإفصاح عن تحفظاتهم بشأن الحركة الوهابية وعلمائها. وكان ذلك مقبولاً في الوقت الذي أرادت القيادة تطويع/تجنيد كل المناطق لمكافحة نزعة التعصب والإرهاب. وقد وجد الحجازيون، شأن الإصلاحيين الدستوريين، والشيعية والإسماعيلية، فرصة لشجب المذهب الوهابي، الذي قام رؤاه بتكفيرهم بسبب ممارساتهم الصوفية، مثل زيارة قبور الأولياء، والاحتفال بالمولد النبوي، وممارسات طقسية أخرى يصفها الوهابيون بأنها أشكال من الهرطقة. وشجبت فتوى وهابية الشيخ علوي المالكي، وهو من الشخصيات الدينية الرئيسية في الحجاز والمعروف بتوجّبه الصوفي، ما أدى إلى إقصائه عن المنابر الدينية الرسمية. وحين توفي في عام ٢٠٠٤، حضر قادة سعوديون كبار جنازته، في محاولة لتظهير سياسة الحكومة الجديدة في الاعتراف بالتنوّع الديني في البلاد والتواصل مع أتباعه/أهل دعوته.

باتت الحقوق الدينية للأقليات قطب الرحى الذي تحوم حوله نشاطات كثير من الجماعات. فقد تخلى الشيعة عن لهجتهم الثورية، ومالوا إلى التداخل مع الدولة، حين تريد الأخيرة إبراز سياستها الجديدة في الإدماج. وقد طوّرت جميع الجماعات الأقلوية قنوات إعلامية بديلة لتعبئة أتباعها وفضح الممارسات الجائرة. وحيث إن الإسماعيليين قادمون متأخرون، فإن الشيعة يحوزون تاريخاً طويلاً من الصراع مع النظام. وببساطة، لا تستطيع السعودية اليوم تجاهل مطالبهم، بالنظر إلى السياق الإقليمي الجديد بعد احتلال العراق. وإذا كانت الدولة تستطيع العمل بصورة خاطفة لكبح جماح الحراك الشيعي، كما فعلت مع الاتجاه السلفي المتشدد، فإنها تدرك أن أي مواجهة مستقبلية مع إيران قد تجعل السعودية عرضة لاضطرابات في المدن الشيعية في المنطقة الشرقية. وقد حاولت القيادة إلى الآن بناء جسور مع إيران، وهي تدعو إلى الحوار والدبلوماسية. ولكن تبقى قطاعات من المجتمع السعودي متقبّلة لفتاوى راديكالية، تدين الشيعة وجماعات دينية من خارج التيار العام^(٢٩).

(٢٩) يواصل الشيعة التعبير عن مخاوفهم بشأن العدد المتزايد من الفتاوى ضدهم، عقب احتلال العراق. لتفاصيل أخرى، انظر: H. Fattah and R. Abou al-Samh, «Saudi Shiites Fear Gains Could be Lost,» *New York Times*, 5/2/2007.

عاشراً: المرأة والبحث عن المساواة

كانت النساء الأقلية الصامتة في السعودية فترة طويلة من الزمن، بالرغم من أنهن يتفوقن، ربما، على الرجال من الناحية العددية. فهنّ مقصيات من المناصب العامة، ومحرومات من التصويت في الانتخابات البلدية. وقد فرضت الحكومة قيوداً صارمة على حركتهن وتوظيفهن. ويعود الإقصاء والتمييز ضد النساء إلى عوامل كثيرة، تشمل التفسيرات الإسلامية الوهابية الضيقة، والأعراف القبلية، ونزعة المحافظة بصورة عامة. وفي حين أن هذه العوامل موجودة في البلدان الخليجية المجاورة، فإن السعودية وحدها هي التي يمكن للمرء أن يجد فيها أشكالاً متطرفة من الفصل على أساس الجنس، وتعدّد الزوجات غير المنضبط^(٣٠)، ومحدودية الفرص الوظيفية والظهور في المجال العام. وفيما لم يتم السماح للنساء بالمشاركة في الانتخابات الوطنية والمحلية في جميع دول الخليج، فقد تم تعيين بعضهن في مناصب وزارية عامة، كما في الكويت على سبيل المثال.

استعملت الدولة السعودية، فيما مضى، القيود الصارمة على المرأة لتعزيز متبنياتها الإسلامية وإبداء احترامها للشريعة؛ إذ أصبحت النساء رموزاً لورع/تدين القيادة، وإشارات للجمهور للتدليل على التزام الدولة بالإسلام. فقد كانت النساء إشارة مرئية على موجة الأسلمة التي تتبناها الحكومة في الثمانينيات من القرن الماضي في رد فعل على التحدي الداخلي إزاء النزعة الإسلامية، على سبيل المثال بعد استيلاء جهيمان على الحرم المكي عام ١٩٧٩، والاحتجاج الإسلامي في التسعينيات من القرن الماضي. على أي حال، في القرن الحادي والعشرين، وتحت تأثير/وعلى وقع اللهجة الإصلاحية، تبنت الدولة حيال القضية مقاربة أكثر انفتاحاً. وقد شجّع ذلك النساء السعوديات على رؤية القيادة بكونها مدافعة عن حقوق المرأة ومتعهدة بتحرير تدريجي بما لا يفضي إلى انحراف خطير عن المعايير العامة للشريعة الإسلامية. فقد سمحت القيادة، وخصوصاً الملك عبد الله، للنساء بحضور أكبر، على سبيل المثال، على الأصعدة الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية. كما عبّر وزير الخارجية سعود الفيصل وشقيقه تركي، السفير السابق في واشنطن، عن دعم تحرير المرأة، ولكنهما شدّداً على أن المجتمع السعودي المحافظ ما يزال غير مستعد للقيام بتغييرات جوهرية، تلك التي قد تثير عداوة ونفور قطاع كبير من المجتمع. ويتوقعان كلاهما أن يتم السماح للنساء بقيادة السيارة في المستقبل، حين يكون الجميع جاهزاً لخطوة ثورية من هذا القبيل.

وفي الوقت نفسه، شدّد الأمير نايف، وزير الداخلية، على رفضه أي تغيير فجائي يؤول إلى أن تصبح النساء السعوديات مثل النساء الغربيات. وأكّد أن المرأة السعودية تتمتع بكامل حقوقها كما حدّدها الإسلام. مثل هذه الكلمات تظهر أحياناً في سياق توجيه إلى علماء الدين وممثلي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد أشادت كثير من النساء بالملك عبد الله

(٣٠) تبينّ مها يماني بأن تعدّد الزوجات يحظى بتشجيع مباشر من علماء الدين التابعين للدولة. وتدرس يماني الظاهرة من وجهة نظر قانونية واجتماعية. انظر: Maha A.Z. Yamani, *Polygamy and Law in Contemporary Saudi Arabia* (Reading, UK: Ithaca Press, 2008).

لقبوله بتطلعاتهن. على أي حال، فهؤلاء يرغبون في أن يقوم الملك بوضع حد لنفوذ العلماء الوهابيين المتشددّين، الذين يقاومون أي انفتاح في الشأن العام أمام النساء، ويمضون في إصدار فتاوى تدعو إلى تأطير المرأة ضمن الأدوار التقليدية التي تدور حول البيت وتربية الأبناء وتعليمهم. وقد تلقّت النساء السعوديات إشارات مواربة فيما يتعلق بأفق التغيير الاجتماعي الذي تقوده الدولة. وأكثر من ذلك، فليس الكل يناصر تحريراً أكبر للمرأة، إذ التحق بعضهن بالإسلاميين المتشددّين الذين يصوِّرون دوراً تقليدياً للمرأة، بالرغم من أن أجندة تحرير معتدلة قد صاغتها بعض الشخصيات الإسلامية الصريحة. على سبيل المثال، ناقش القاضي عبد العزيز القاسم والشيخ الصحوي سلمان العودة بأن إقصاء المرأة في السعودية هو اجتماعي أكثر من كونه حكماً إسلامياً. فقد تداخل التراث والممارسات القبلية مع الحكم الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى تفسيرات مضلّة للنصوص الإسلامية، وطالبا العلماء بمحاولة الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو ديني في سبيل التوصل إلى فهم أفضل لحال المرأة في الإسلام. وتوافق القاسم والعودة على أن ليس هناك نصوص إسلامية واضحة تدعم منع المرأة من قيادة السيارة. وبقي إسلاميون متشدّدون آخرون، مثل سفر الحوالي، وفيّاً للتفسيرات الصارمة التي تساهم في تكبيل النساء وإقصائهن المتواصل.

وبدا الأكاديميون ورجال الأعمال في وضع أكثر بروزاً وتصميماً على المطالبة بمشاركة أكبر في الاقتصاد، والتوظيف، والمساهمة في الشؤون الاجتماعية والتعليمية. وبالنسبة إلى النساء الناشطات اللاتي قمن بقيادة سياراتهن في الرياض عام ١٩٩٠، في اعتراض علني على قرار منع النساء من قيادة السيارة، فقد جرت إعادة تأهيلهن وإرجاعهن إلى وظائفهن. ومنذ عام ٢٠٠٣، استغلت النساء الفرصة للتعبير عن دعم القيادة في مكافحة التطرف الديني، الذي يعتقدن أنه المسؤول عن الحط من شأنهن/إخضاعهن.

ويجادل كثيرون بأن إقصاء المرأة يمثّل الوجه الآخر للتعصّب الذي أنتج الإرهاب والتفجيرات الانتحارية. وقد سلّطت كثير من الأكاديميات والكاتبات الضوء على التواشج/ الترابط بين العنف والفصل على أساس الجنس الذي ما زال سارياً في السعودية. وقد ظهرن في لقاءات الحوار الوطني، وخصوصاً اللقاء الذي تطرّق إلى قضايا المرأة، لتسليط الضوء على الحاجة إلى رفع القيود المفروضة على توظيف المرأة. وواصلت كثير من النساء المطالبة بالحقوق في حرية الحركة وإنهاء قوامة/سيادة الذكر عليهن. واستعرضن التعديّات الجائرة في المحاكم في قضايا الطلاق، ورعاية الأطفال. وكانت مقدّمة التلفزيون السعودي، رانيا الباز، تعرّضت للضرب المبرح من قبل زوجها. وقد غطّت صور وجهها المشوّه وسائل الإعلام الدولية، وصفحات مواقع الإنترنت السعودية. وتم نشر قضيتها بعد توثيق محنتها في كتاب، طبع في فرنسا بمساعدة منظمة فرنسية. كما تعرّضت المرأة، التي باتت معروفة باسم فتاة القطيف، لاغتصاب جماعي من قبل سبعة رجال. وواجهت تهمة أنها كانت موجودة في حالة «خلوة غير شرعية»، مع رجل غير محرم، حيث واجهت حكماً بالسجن ومثلي جلد، فيما واجه مغتصبوها أحكاماً بالسجن لمدد قصيرة ومتساهلة. وقد انتشرت قضيتها أيضاً خارج البلاد. وأصدر الملك، تحت تأثير ضغوطات من الولايات المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية،

بياناً يعفو فيه عن الفتاة. وقامت محكمة سعودية بفسخ عقد زواج امرأة من زوجها، بخلاف رغبتيهما، بذريعة «عدم تكافؤ النسب»؛ إذ ينتمي زوجها إلى مجموعة قبلية لا تتوافق مع نظيرتها التي تنتمي إليها الزوجة، وهو سبب يسمح للقاضي بإلغاء عقد الزواج بناء على بعض التفسيرات الدينية لشروط /متطلبات الزواج الشرعي. وقد عبّرت مجموعة صغيرة من النساء عن الرغبة في تشكيل منظمة مستقلة للدفاع عن حقوق المرأة، ودعوة القيادة إلى رفع الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارة. وليس هناك حتى الآن منظمة نسائية من هذا القبيل، اللهم إلا عدّة جمعيات خيرية، خاضعة لإدارة أميرات معروفات، لتقديم العون إلى النساء.

وعارضت نساء أخريات الفكرة، باعتبار أن أي تغيير هو نتاج مؤامرة غربية لتقويض التقاليد الأصيلة وأعراف البلد، إضافة إلى تحطيم تماسك الحياة العائلية في السعودية. ووقّعت المجموعة عرائض تحثّ القيادة على تجاهل النقد الخارجي والضغط الداخلي من النساء السعوديات اللاتي وصفنّها بـ «المتغربات» و«عديمات الاستقامة». وأكّدت أن النساء في السعودية ينعمن بميزة كونهن غير مسؤولات عن الرفاه الاقتصادي للمنازل، والتحرر من عبء قيادة السيارات، وكونهن في الحقيقة ينعمن بالسعادة في وضعهن الحالي، الذي تملّيه الشريعة. وتشارك بعض النساء من الطبقة الراقية/ العليا وجهات النظر تلك، التي عبّرن عنها في سياق مقابلات مع وسائل إعلام غربية.

وفيما يبقى النقاش بشأن المرأة ساخناً وخلافياً داخل السعودية، فإن منظمات حقوق الإنسان الدولية تسلّط الضوء على قضيتهم. وبحسب تقرير صدر مؤخراً، يبقى التمييز على أساس الجنس ممارسة شائعة. ويُعتقد أن قوامة الذكر على النساء البالغات هي مصدر التمييز على أساس الجنس. وتعني القوامة أن على المرأة أن تحصل على ترخيص من الأقارب الذكور في حال السفر أو العمل أو الدراسة أو الزواج.

وهذا يحدّ أيضاً من قدرة النساء على إبلاغ السلطات المختصة بحالات التعدي والعنف، وعلى صنع قرارات تتعلق بقضايا ذات صلة مثل الصحة والأطفال والعمل والمستقبل. وتعتبر هذه القرارات امتيازاً خاصاً بأقاربهم من الذكور. وتزعم الدولة، بدعم من علماء الدين، أنها ببساطة تطبّق الشريعة الإسلامية، ولكن دون الاعتراف بالتفسيرات المتعدّدة التي طوّرها علماء الإسلام الآخرون في الماضي. وتواصل الدولة الدفاع عن التمسك بتفسير واحد، الذي يصادف أنه الأشدّ صرامة في العالم الإسلامي.

حادي عشر: التعبيرات الأدبية الجديدة جنسنة (Sexualisation) السياسة والعنف

بحلول عام ٢٠٠٠، بدأ جيل جديد من الروائيين السعوديين بالبروز في المشهد الأدبي السعودي والعربي^(٣١). فقد نشر هؤلاء رواياتهم خارج السعودية، وبصورة رئيسية في

(٣١) وتشمل الأسماء عبده خال وهاني نقشبندى، وحتى أمراء بدأوا بنشر روايات اجتماعية وتاريخية، ممزوجة بسيرة ذاتية. انظر: عبده خال: مدن تأكل العشب (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨)، والطين (بيروت: دار =

بيروت والقاهرة. ووجدت هذه الروايات مكانها على رفوف معارض الكتب في مدن سعودية عدّة، بالرغم من بعض التوصيفات الجنسية الصريحة والجريئة. وتمّت ترجمة بعض الروايات إلى اللغة الإنكليزية، وشملت المراجعات الغربية للأدب العربي في صحف إنكليزية راقية^(٢٢).

ويهيمن موضوع متواتر على الموجة الجديدة من الأدب وهو: الإرهاب. فقد اختار بعض الروائيين نبش نفسية الإرهابيين الشباب، وموضعهم في بيئة اجتماعية لأحياء في منتهى الفقر، وفضح إحباطهم الجنسي المزعوم والعلاقة المضطربة مع الجنس الآخر، وتوصيف نزواتهم بشأن البكور السبعين اللاتي تنتظرهم في الجنة، وإدانة علماء الدين الذين أخضعوهم لعملية غسيل دماغ ممتدّة^(٢٣). فقد جرى استدراج الشباب المضللّين، الذين يمرّون بتجارب مضطربة نتيجة التغيرات المتسارعة التي اجتاحت المجتمع، أعقبها الذنب والعار، إلى معالجة عبر الاستشهاد، الموضوع الذي هيمن على العديد من الروايات. ولا بد من ملاحظة أن من السهل رسم كاريكاتور عن إرهابي، رغم البحث الأكاديمي الجاد حول أولئك الذين يقومون بأعمال إرهابية داخل السعودية وفي العالم. وينطوي هذا الفن على رسالة سياسية قوية وكذلك واضحة، مغلفة بإثارة جنسية. أنتج بعض المؤلفين نصوصاً أدبية سطحية حول أزمة سياسية وأمنية معقّدة. وعثروا على حل للإرهاب في الفرص الوظيفية والأعمال، للنأي بالشباب بعيداً عن الضجر، والمغامرة، والعنف. وبحث آخرون عن سبيل للخروج عبر الحد من دور الدين في الشأن العام، واستبداله بثقافة جماهيرية حديثة وتسلية، مثل كرة القدم، والمسرح، والموسيقى، والسينما.

اشتغل عديد من الروائيين السعوديين، منهم تركي الحمد وهاني النقشبندى والصحافية سعودية آلاء الهذلول، بالتنقيب في عملية تصبح (جنسنة) السياسة فيها وسيلة نهائية لإدانة، بصورة أساسية، النص الديني الصارم في البلاد، مصدر اللائمة لجميع الأمراض. ويندرج هؤلاء، بسهولة، في خانة الكتّاب السعوديين الليبراليين بسبب نقدهم الجريء للشأن الديني، دونما ضرورة التحقيق في العلاقة الوثيقة بين الدولة وناموسها الديني، وكلاهما كان عاملاً مساهماً في الإرهاب الذي تفجّر في القرن الحادي والعشرين. ويتلظى الجيل الجديد من الروائيين السعوديين خلف القصة الخيالية لتقديم رسائل نقدية قوية لشجب نزعتي المحافظة والتعصب في الإقليم والمجتمع في السعودية.

وفاجأ روائييون، وخصوصاً من النساء، الوسط الأدبي بمحورة رواياتهم الجريئة حول

= الساقى، ٢٠٠٣)، وهاني نقشبندى، اختلاس (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٧). وكانت رواية آل سعود قد منعت كونها تغوص في حياة أمه البلوشية، الأمة، التي عاشت في حريم الملك سعود. انظر: سيف الإسلام بن سعود آل سعود، قلب من بنقلان (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٤).

(٢٢) ترجمت رواية رجا الصانع، بنات الرياض، إلى عدّة لغات أوروبية. وتحيط الرواية بحياة افتراضية لأربع نساء سعوديات من خلال رسائلهن الإلكترونية.

(٢٣) تركي الحمد، ربح الجنة (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٥)، وآلاء الهذلول، الانتحار المناجور (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٤).

مغامرات جنسية خاصة، حقيقية ومتخيلة معاً، وذلك تحت عناوين مثل **بنات الرياض ونساء المنكر**^(٣٤) بقلم رجاء الصانع وسمر المقرن على التوالي. وقد جذبت اهتماماً واسعاً وتأرجحت بين التقريظ/الإشادة والإدانة والاستنكار. وبعد فترة طويلة من التواري عن الشأن العام، وصفت كاتبات شابات، وبصورة تفصيلية، تجارب جنسية غير شرعية وجموحات بطولاتهن، وتالياً الكشف عن الأسرار الأكثر حميمية والعزيزة في حياتهن الخاصة. وكما كان متوقعاً، فقد اعتبر النقاد الأدبيون الليبراليون في السعودية تلك الروايات بأنها بداية تحرر جنسي وتحرير للمرأة، فيما أدان الإسلاميون والمحافظون أولئك الروائيات، ودعوا إلى حظر كتبهم. وقد أصبح هذا الفن، الشبيه جداً بذلك الذي نعم به المراهقون في أجزاء أخرى من العالم، رمزاً لتحرر المرأة السعودية في عيون كل من المعلقين الغربيين والسعوديين. وبفعل التواري خلف شخصيات خيالية، قدّمت الروائيات السعوديات رسالة قوية إلى مجتمعهن، ببساطة وشفافية بما يفضي إلى بعثرة الصورة التقليدية عن الأم الورة، والأخت المطيعة، والبنات الخاضعة/المستسلمة، واستبدالها بأخرى عن المرأة الجريئة التي تنخرط بجسدها وإشباع شهواتها ونزواتها. فقد اقتفينا جيلاً من الروائيات الذكور الذين اشتغلوا، وبدرجة ماثلة، على التعبير عن الرغبة الجنسية في مجتمع محافظ، ومن ذلك، على سبيل المثال، ثلاثية تركي الحمد حول نمو/تطور الرياض في السبعينيات من القرن الماضي، وعمل غازي القصيبي في موضوعات ماثلة. وتساهم النساء الآن في هذا النوع من الأدب مجازفات إزاء غضبة المجتمع، رغم كون - هذا الفن - قد حظي بالتهليل خارجه.

إن الروايات التي تتعامل مع الإرهاب والرغبة الجنسية هي تعبيرات عن خصخصة السياسة وجنسنتها في البلاد، حيث النشاطات السياسية محجّمة وحرية التعبير محدودة. وفيما بات كثير من السعوديين غير قادرين على الانخراط في السياسة بحرية تامة وبصورة مباشرة ودون مواجهة خطر الاعتقال، عثر كثيرون على سلوة في الذات السياسية المخيلة والمجنسنة. وقد اعتاد السعوديون على القول إن ثمة ثلاث محرمات ثابتة في هذا البلد: السياسة، والدين، والجنس. واليوم، وحدها السياسة هي التي بقيت محظورة. فقد توارى «السياسي» من الصعيد التقليدي للنضالية السياسية والحراك إلى الذات ودسائسها. وتحت تأثير سياسة الحكومة الاجتماعية والاقتصادية، فإن النزوات الجنسية ونقد نزعة المحافظة الدينية هما على أجندة كل من القيادة والدوائر الليبرالية في المجتمع السعودي.

هذا النوع من الروايات، التي تُدعى الليبرالية، أثارت ردود فعل من كتّاب آخرين يحملون أجندة إسلامية. وكتب الروائيون الإسلاميون قصصاً قصيرة لدحض التّهم الليبرالية ذات الصلة بالإرهاب واستعراض الرسالة النبيلة للجهد في أماكن مثل أفغانستان في الثمانينيات من القرن الماضي، أو البوسنة في التسعينيات. وقاموا بتخليق صورة مضادة للشباب المسلم

(٣٤) بالإضافة إلى الصانع، تعرضت كل من الصحافية سمر المقرن والكاتبة زينب حفني للإدانة بسبب الرسائل الجنسية الصريحة في روايتهما. وتم نقل ظهورهما الإعلامي على موقع يوتيوب، مرفقاً بتعليقات كتبها المشاهدون. وتحظى حفني في الدوائر الغربية، بحفاوة خاصة باعتبارها مؤلفة قَدَمِيّة تتحدث وتكتب عن الجنس والمحرمات. أما جمهورها السعودي، فإنه ينكر عليها ذلك، ويدينها.

الملتزم، الذي يقاتل من أجل رفعة/سيادة دينه والدفاع عن المسلمين^(٣٥). على أي حال، لم يجرؤ أيُّ روائي على تمجيد أولئك الانتحاريين الذين تورطوا في العنف داخل السعودية. فأرواحهم وبيانات النعي تبقى مستورة في العالم الافتراضي للإنترنت. وفي موضوع الرغبة الجنسية، يحتفي الروائيون الإسلاميون بالحب العذري الذي يؤول إلى الزواج، والعائلة، والأمن، والعلاقة الشرعية بين الرجل والمرأة. ويشجب هؤلاء العلاقة الجنسية غير المشروعة، ويتبنون نبرات أخلاقية ووعظية تجعل كتاباتهم قاصرة في أسلوبها الأدبي وموضوعها. فالسعودية على وشك أن تخرّج روائيين يضاهون الأسماء الكبيرة في البلدان العربية. ومع بزوغ تكنولوجيا الاتصال الجديد يكون هذا الاتصال قد اختصر المسافة أمام تطور هذا النوع الفني الذي يحظى بأهمية دولية لافتة. ربما كان عمل عبد الرحمن منيف، مؤلف **مدن الملح**، تطوراً فريداً ارتبط بالصدمة المبكرة للنفط.

ثاني عشر: المنابر الافتراضية: تجهيل / استنار السياسة

وفّرت تقنيات الاتصال الحديث مجالاً عاماً بديلاً لكل السعوديين للتعبير عن آرائهم، وإرسال أفلام قصيرة وصور، والتعبير عن وجهات نظرهم حول جميع جوانب الحياة تقريباً. فقد أصبحت منتديات الحوار على شبكة الإنترنت رائجة منذ عام ٢٠٠٣، تلتها غرف الحوار المعروفة باسم بالتوك، ومواقع التدوين، واليوتيوب، وفيسبوك وغيرها، وكذا أدوات التواصل الإلكتروني المرئي والصوتي. واستخدم كثير من الشباب السعودي الوسائل الجديدة تلك ليتغزل بالجنس الآخر أو بأفراد من الجنس نفسه، ونشر فضائح، والتواصل مع الأصدقاء، والأشخاص المتماثلين ذهنياً، وتشكيل تجمّعات افتراضية تبحث عن التواصل مع الآخرين. ويدخل الشباب من كلا الجنسين على شبكة الإنترنت للتعبير عن أنفسهم، وليس بالضرورة الإفادة مما تقدّمه التكنولوجيا الجديدة. فلم يعد هؤلاء مجرد متفرّجين، بل هم مشاركون شrehون في لقاءات التواصل العالمي.

يكتب بعض الناس المحبطين سياسياً تعليقات حول الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في مدوّنتاتهم^(٣٦). ويشارك آخرون في منتديات الحوار، باستعمال أسماء وهمية لتوجيه نقد إلى المسؤولين، وإدانة الجور، ونشر الإساءات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد نشأت مئات من المنتديات الحوارية، ولدى كل واحد منها توجه سياسي محدد. وتنتشر على شبكة الإنترنت منتديات حوارية ليبرالية، وطنية، جهادية، إسلاموية، مؤيدة للحكومة، تستهوي آلاف الأعضاء والمعلّقين على صفحاتها. وتتعامل مواقع حوارية شعبية أخرى مع موضوعات التسلية، والجنس، والرياضة، والموسيقى. وانسحب دعم العنف الجهادي، والفتاوى الراديكالية، وصور الشهداء إلى شبكة الإنترنت. وظهرت منتديات حوارية جهادية

(٣٥) محمد الحضيف، **نقطة تفتيش** (الرياض: [د.ن.], ٢٠٠٦).

(٣٦) المدوّنتات السعودية هن أيضاً ناشطات على شبكة الإنترنت، انظر: Habib Shaikh, «Blogs Fast: Becoming Place of Refuge for Women», *Khaleej Times*, 23/2/2007.

جديدة في الفترة ما بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨، وكان بعضها قادراً على البقاء على الشبكة لفترة طويلة من الزمن، فيما اختفت مواقع أخرى أو وقعت في فخ القرصنة من قبل الخصوم أو أجهزة المباحث.

والتحقت الحكومة بالسباق لفرض رقابة على الإنترنت عبر علم خاص ومؤسسة تقنية/تكنولوجية. وتحت ذريعة حماية الإسلام، والأخلاق، والفضيلة، يتم حجب سيل كبير من المواقع على شبكة الإنترنت بصورة منتظمة. وتراقب الحكومة بانتظام المواقع السياسية والحقوقية. وتستخدم أيضاً موقعاً عالمياً لاصطياد الإرهابيين المحتملين، وأولئك الذين يثبون رسائل وخطباً راديكالية. وأطلقت الحكومة برنامج إعادة تأهيل إلكتروني، «السكينة»، لتشجيع الحوار مع أولئك الذين ضلوا وخضعوا لتأثير ثقافة الإرهاب. وهذا الموقع الافتراضي يكمل برنامج المناصحة العامة، وتمّ تنفيذ مبادرة المناصحة في مراكز التوقيف الخاص، حيث يجري حبس المؤمنين المحتملين بهذه الأيديولوجية إلى وقت إعلان التوبة والتراجع وإدانة معتقداتهم الخاطئة السابقة. وفي هذه المرحلة، يتم الإفراج عنهم للعودة إلى الاندماج في المجتمع.

ويبقى موضع ارتياب موضوع ما إذا كانت تكنولوجيا الاتصال الجديد ستشجع على تغيير سياسي جذّي. وإلى الآن، سمحت هذه التقنية للسعوديين بالتعبير عن أنفسهم دون التعرّض لغضب النظام السياسي الذي يبقى مغلقاً أمام ديمقراطية حقيقية وفاعلة. وإلى الآن، ساهم عالم الاتصال الافتراضي في الاستقطاب المتزايد للمجتمع السعودي على طول الخطوط الأيديولوجية، والمناطقية، والقبلية، والمذهبية. فالرسائل الراديكالية التي غالباً ما يتم حظرها في المجال العام الحقيقي، تجد مكانها على شبكة الإنترنت. والتباهي بالأصول القبلية، وتمجيد العنف الجهادي، والإنكار على الشيعة، وتقويض سلطة علماء الدين، وتشجيع التجديف، والاحتفاء بالجنس وموضوعات أخرى يجري التعبير عنها بحرية تامة بين جيل الشباب السعودي الضليع في الكمبيوتر.

وغالباً ما يتعرض أصحاب الأصوات النقدية، الذين يستعملون أسماءهم الحقيقية على شبكة الإنترنت، للاعتقال. فقد تم حجب صفحات مدونين، وانتهى الحال بواحد أو اثنين منهم إلى السجن بعد نشر آراء نقدية. وهيأت شبكة الإنترنت تحول المجتمع السعودي من السرية إلى الشفافية؛ فلم تعد أزماته الفردية، والاجتماعية، وعبويه ومعضلاته الخطيرة أسراراً خفية محصنة في مقابل الدخلاء/الأجانب. فالسعوديون يفحصون، اليوم، أنفسهم عبر الوسائل الجديدة من البث والاتصال، ويكشفون عن أسرارهم للعالم الخارجي. ومن الناحية الفعلية، فقد سقط الحجاب. ومن الصعب، بله من المستحيل، العودة إلى الوراء. وعلى أي حال، قد لا يؤول سقوط الحجاب إلى تجريد أو تعرية ممارسات الحكم التسلطي في المدى القصير، بالرغم من أنها قد تكون نتيجة حتمية لا مهرب منها في المدى الطويل. وحينذاك فحسب، سنكون قادرين على التحقق ممّا إذا كان تحديث الحكم التسلطي إجراءً ناجحاً، بدلاً من التغيير السياسي الجذّي للانتقال بالسعودية إلى ما بعد الإصلاحات الشكلية □

المناقشات

صباح ياسين

الأخت د. مضاي، للحقيقة، أشرق بفكرها على جانب مظلم، نحن نرى قليلاً أبعد من قشرته، ففي العمق السعودي هناك متغيرات وتحولات يصعب الوصول إليها لطبيعة السلطة وتاريخها ودورها على المستوى العربي.

كل الموضوعات التي أثارها د. مضاي جديرة بالنقاش والحوار، وكنت أتمنى أيضاً لو شرحت لنا لماذا غابت أو غُيبت التيارات القومية واليسارية، وحتى الليبرالية، التي تشكّلت في الكثير من أجزاء الوطن العربي منذ الحرب العالمية الثانية، وأحدثت تغييرات حادة في المجتمعات العربية.

عدنان السيد حسين

هذه دراسة موفقة هادئة، لكن تشير إلى عمق مأساة.. مأساة بناء الدولة ليس في السعودية فحسب، بل في الوطن العربي والعالم الإسلامي أيضاً؛ لذلك سأركز على نقطتين.

الأولى، عندما نتحدث عن تحديث الحكم، يجدر بنا الانطلاق من فكرة الدولة. لا يوجد نظام حكم دون فلسفة للدولة، إن كان بالمفهوم الوضعي أو بالمفهوم الديني. لدينا مشكلة في الفكر الإسلامي ولنعترف بها، نَسَبَهَا يعود إلى ابن خلدون في المقدمة عندما تحدث عن الملك العضوض، وأبعد من ذلك، عندما جسد السلطة والسيادة في قبضة رجل واحد: الملك. هذا أمر في فهمنا الثقافي الإسلامي مخالف لتجربة الخلفاء الراشدين، مخالف للفكر الإسلامي من أساسه الذي يعتبر أن الحاكم مسؤول أمام الأمة، أي أمام الناس، وليس كياناً مادياً مجرداً. المشكلة أن الفكر الإسلامي بعد الخلفاء الراشدين لم يبدع في فكرة الدولة، وإن كان قد خلق في الاجتماع وفي الفلسفة وفي الطب والرياضيات. والمنهج الاختباري الذي يعود الفضل فيه إلى الفكر الإسلامي هو أمر بالغ الأهمية، لكن بعد ابن رشد انظروا ماذا حل به وبفكره لأنه كان عقلانياً. هل الدولة كيان مقدس، وبالتالي هل الحاكم مقدس؟ أم أن الدولة هي مدنيّة الطابع، والحاكم هو مدني بجميع الوجوه، كما حدد محمد عبده قبل ١٢٠ عاماً، ومعه

الكواكبي والأفغاني وغيرهما.. هذه برأبي المشكلة الأساسية. في السعودية قد تكون واضحة أكثر، ولكن هذا لا يعني أننا في البلدان العربية والإسلامية الأخرى، مع ضرورة التمييز النسبي بينهما، ليس لدينا مشكلة ألا وهي أننا لا نخضع هذه المسائل إلى حكم العقل، تحت حجة اعتبار السلف الصالح. نحن لا ننكر السلف، لكن السلف كان في زمانه ومكانه، فإذا وقفنا عند حدود السلف أوقفنا الاجتهاد في الفكر الإسلامي.

إن الموضوع لا يتعلق بمذهب دون الآخر. والفكر الإسلامي ينطلق من مقولة يعرفها كل الناس: «الأرض ومن عليها لله». إننا نختلف عن الفكر العلماني المجرد، المنطلق من الفكر الإغريقي القديم الذي ينصب الإنسان كائناً عادياً في هذا الكون، ومنطلقاً أن «الأرض ومن عليها لله»، وأن مآل الإنسان: الآخرة. لكن بين المنطلق والمآل هناك العقل، هناك شؤون الدنيا، هناك تدبير شؤون البلاد والعباد. أنت ايها الحاكم لست مطلقاً، بل أنت مسؤول، مسؤول أمام الأمة وليس أمام الحَجَر.

النقطة الثانية: لقد جاءت «الدولة القومية» في أوروبا، كدواء لمعالجة مشكلة الطائفية، واستطراداً إلى مجموعات متباينة عرقياً ودينياً؛ إذا فحصت هذه المقولة بالمقارنة مع مفهوم «أهل الذمة في الإسلام»، نجد أنه لا يوجد فرق كبير. المسيحي في العصر الإسلامي كان وضعه أفضل من المسيحي الآن في القرن الحادي والعشرين في الوطن العربي والعالم الإسلامي. لا يعني ذلك أنني مع أهل الذمة، لكن مفهوم أهل الذمة كان بحاجة إلى تطوير، هذه هي المشكلة التي لم نستطع حلها حتى الآن بحجة أن هذا نتاج أوروبي. لا تأخذ يا أخي كل العلمانية الأوروبية، خذ منها ما يتفق مع فكرة الدولة المدنية، أي دولة الناس، وليس الدولة الإلحادية، أعتقد أننا إذا لم نتجه نحو المواطنة ونحو عقلنة مفهوم الدولة فلا سبيل إلى الإصلاح.

ما تفضلت به الباحثة مهم جداً: إجراء انتخابات بلدية، اشتراك المرأة، خفض سن الانتخاب. ولكن هذا كله ليس حلاً لمعضلة، هذه محسنات وقتية تحت ضغط الغرب وضغط المتغيرات العالمية، أعتقد أنه يجب أن نقارب هذا الموضوع من جذوره فكرياً. وشكراً.

زياد حافظ

عندي سؤالان.

إنني أستشف مما قرأته وما تكلمت عليه الباحثة أن عوامل الترابط بين أفراد أو شرائح المجتمع السعودي، هي روابط هشة، مرتكزة على السلطة، لا أقول الدولة، إذ ليس هنالك من دولة بالمعنى الكامل، بل هناك سلطة تنقسمها أسرة وفقاً لمعايير محددة. وإذا كانت هذه الروابط محورها السلطة، فإن النظام هو نظام هش، فماذا يحمله؟ هذا هو السؤال الأول، السؤال الثاني: إلى أين؟ واضح من التحليل الذي تفضلت به، أن الخطر الأكبر - بين قوسين - بالنسبة إلى النظام، هو تقارب وتوحيد جميع الفئات، فلماذا لا يوجد مجهود واضح لتحقيق هذا التقارب؟ لماذا لم نَرَ ذلك حتى الآن؟ شكراً.

مضاوي الرشيد

سُئلت، لماذا تمّ تغييب التيارات القومية واليسارية في السعودية، أي التيارات التي كانت سائدة في الوطن العربي في مرحلة سابقة رغم أن هناك أشخاصاً ساهموا فيها وتبنوا فكرها. طبعاً هناك مشكلة القمع أولاً، ثم مشكلة النفط. استطاع النفط أن يستوعب هذه التيارات، أو السلطة استوعبت هذه التيارات من خلال النفط. لكن المشكلة أن كتابة التاريخ السعودي قد حصلت من قبل أشخاص يحاولون طمس هذه المرحلة، وبالتالي نحتاج نحن إلى جهود جبارة لإيضاح ماذا حصل في الستينيات والسبعينيات. هناك عملية طمس لمشاركة ونضال أولئك الأشخاص. لقد حدثت اضطرابات عمالية في المنطقة الشرقية في الخمسينيات والستينيات، بل ووقعت محاولات لانقلابات عسكرية، قام بها طيارون - كل هذا التاريخ مطموس. لم يكتب تاريخ السعودية حتى هذه اللحظة بالشكل الذي يجب أن يكتب به، وليس الشكل الأيديولوجي المنتشر في طول البلاد وعرضها ووراء البحار، لأنه لا يوجد هناك مراكز أبحاث تتبنى مثل ذلك العمل، وتكتب عنها بموضوعية وتجرد.

بالنسبة إلى الجانب العسكري، هناك تشتت في القوى العسكرية، وإن ميزة الدولة السعودية هي تعدد الإمارات، فهناك توزيع للمراكز والمرافق العسكرية على الأمراء، من أجل إحداث توازن بين الأطراف المتنافسة في الأسرة الحاكمة. هذا التشرذم العسكري وعملية التوازن يمنعان وجود أي تحرك على المستوى العسكري من أجل التغيير. وأنا طبعاً لا أؤمن بأن التغيير العسكري يؤدي إلى إصلاح طويل الأمد. ربما هناك تغيير في أجهزة الدولة، ربما هناك تغيير في الوجوه، لكن لا أعتقد أن هذه النقطة في العصر الحالي ستؤدي بنا إلى طريق الديمقراطية. يعني الوطن العربي جرّب الانقلابات العسكرية، ولا أعتقد أنها الطريق الذي يجب أن تسلكه السعودية، وهي لم تستطع أن تسلكه بسبب التشرذم الحاصل.

المشكلة التي طرحها د. عدنان السيد حسين، هي مشكلة عويصة. إننا في العصر الحديث لا يوجد عندنا فلسفة دولة، أما في العصر القديم فعندنا ممارسات، هذه الممارسات أسبغنا عليها اليوم قدسية لا نستطيع ولا نتجرأ أن نحاسبها أو نسائلها. هناك مأزق في العالم الإسلامي؛ فنحن انتقلنا من دولة النبوة إلى دولة خلافة، وانتقلت الخلافة من مكانٍ إلى آخر. لكن أنا بحثت في المحيط السعودي عن تأصيل لمفهوم الدولة ومفهوم الحاكم، فلم أجد إلا الأفكار التقليدية التي صاغها علماء عاشوا في عصر يختلف تماماً عن عصرنا. لدينا في السعودية فكر «وليّ الأمر»، ولا أسميه فكر الدولة. ربما يوجد نوع من تأصيل شرعي إسلامي لفكر الدولة من خلال الفكر الوهابي الذي تأسست الدولة على أساسه. عندنا مواصفات لوليّ الأمر المستبد العادل، اجترار للمصادر السابقة وإسقاط على الواقع، إسقاط التاريخ الماضي والفكر الماضي على الواقع؛ وهذا الاجترار لن يؤدي إلى بروز مفهوم «الأمة». إن وليّ الأمر أدرى بالمصلحة؛ وعالم الدين همّش نفسه بنفسه، واستقال من الوجود.

النقطة الثانية، أتفق مع د. عدنان على أن هناك محنة في الفكر الإسلامي، ونحن ممنوعون، بل محرم علينا أن نسائل نصوصنا التقليدية، وتاريخنا، وننظر إلى الممارسات السياسية. هناك هالة قدسية أسقطت على الماضي بسبب وضعنا المزري الحالي. مشكلة المواطنة وموضوع أهل الذمة، وكيف لم يتم تطويره، طبعاً هذا موضوع طويل وكبير. السعودية ربما من البلدان القليلة في الوطن العربي والعالم الإسلامي التي لم يكن بها أهل ذمة بالمعنى الموجود في بلدان عربية أخرى، ثم جاء تطوير مفهوم أهل الذمة بعد عصر النفط، من خلال وجود العمال الأجانب الذين نستوردهم بالمئات والألوف والملايين، وربما يعتبرون أهل ذمة.. مستأمنين.. ربما طبعنا على جواز سفرهم فيزا ما يعطيهم حق الحماية؛ فلا يوجد تطور لهذا الفكر..

لم تطور فكر التعددية في الإسلام نفسه حتى تطور مفهوم أهل الذمة. أهل الذمة كمثال نقطة سوداء في الفكر المحلي السعودي، ما أدى خلال عام ٢٠٠٣ إلى استعادة الخطاب الذي يشجع على قتل أهل الذمة، أو إخراج المشركين من جزيرة العرب، إلى ما هنالك من أحاديث من أجل تبرير مواجهة سياسية بالدرجة الأولى، وليس المقصود بها أهل الذمة أنفسهم.

أنتقل إلى سؤال د. زياد حافظ، عن الروابط الهشة في المجتمع السعودي، وهي مرتكزة حول السلطة. ليس هناك دولة، أتفق معك في ذلك، بل هناك علاقات مشخصنة بين الحاكم.. بين الأمير.. بين المسؤول حتى ولو لم يكن أميراً، المسؤول من موقع سلطة، حيث علاقاته مشخصنة مع المجتمع، على الرغم من البيروقراطية التي أنشئت والتي صرف عليها الملايين. هذه العلاقة الشخصية لن نستطيع أن نخرج منها، إلا بتغيير جذري لأطر الممارسة السياسية.

النظام الهش من يحميه؟ يحميه - برأيي - المجتمع الدولي الغربي بشكل واضح، وثانياً، يحميه النفط، لأنه بسبب هذا النفط أجّلت عملية التطور الفكري التي مرت بها كل الشعوب في المنطقة..، والدولة عندها قوة شرائية كبيرة.

مسعود ضاهر

النقطة الأولى: فيما يتعلق بمشكلات بناء الدولة في العربية السعودية، مع توصيفها بأنها دولة تسلطية من حيث إنها تحتكر سلاح الدين وسلاح النفط؛ هذا التوصيف يعطي النظام السعودي حقه كنظام متمكن في كيفية الدفاع عن نفسه. ولكن مناقشة هذا النظام أو هذه الدولة التسلطية، كانت أحياناً تأخذ طابعاً طوباوياً، إما بالقياس إلى الدولة المجردة.. أو الدولة العادلة.. الدولة الديمقراطية، مرحلة الخلفاء الراشدين... إلخ.. وطبعاً هذه مقارنة غير عقلانية على الإطلاق، لأن هناك واقعاً ملموساً يحتاج إلى معالجة بقضايا ملموسة، وما ذكره ابن خلدون ينطبق تماماً على الدولة السعودية، أي عندما تتحول العصبية إلى ملك، وليس الدولة إلى ملك، وبالتالي العصبية في السعودية تحولت إلى ملك، وهذه لها آليات عمل مختلفة.

الدولة التسلطية مستمرة إلى أجيال وأجيال، وبالتالي الخيار البديل غير موجود... وغير مجهز، وغير قادر على العمل إلا في إطار قنوات الدولة. إنها دولة تسلطية، ولها آليات عمل على مستويين؛ **الأول** تفكيك منظمات المجتمع الأهلي السابقة على ولادة الدولة، بما فيها العصبية القبلية والطائفية التقليدية التي أشرت إليها بشكل جيد؛ **والثاني**، الخوف من البديل المستقبلي الذي هو المجتمع المدني. يعني أن الدولة السعودية كانت واعية لهذا الأمر على مستويين، فلا تسمح للعصبية القبلية أن تقع على الدولة، ولا تسمح للمجتمع المدني بأن يكون بديلاً من الدولة. إذاً هي واعية لآليات عملها.

النقطة الثانية، وهي إشارة ذكية جداً، أن الدولة السعودية اليوم هي مجموعة إمارات، لكن الاستنتاج بأنه لا توجد دولة مركزية ليس صحيحاً. إن هذا شكل من أشكال الدولة المركزية وليس العكس. أعطيك نموذجاً من أرقى الدول وهو اليابان، الحزب الحاكم في اليابان، يحكم منذ عام ١٩٥٥، وهو مكون من تجمعات. هذه التجمعات والعصبية من داخل الحزب، هي عصبية فلان وفلان وفلان، هي التي تطيح رئيس الوزارة، وتبدل وتغير... إلخ، ويبقى التغيير من داخل الحزب الحاكم، وبالتالي هذا النوع من اللامركزية الإدارية لا ينفي الدولة المركزية، بل يعزز من صلاحياتها. إذن، التعددية لديها وظيفة، وهذه الوظيفة تصب في خدمة الدولة المركزية، وليس العكس.

النقطة الثالثة، إن هذا النظام السعودي والدولة التسلطية في السعودية، كانا يدركان مخاطر التغيير الذي قد يأتي من الخارج، أو الضغوط، وبخاصة الضغوط الأمريكية لفترة من الفترات، فرداً على هذه الضغوط الخارجية بعنصرين: **العنصر الأول**، هو تعزيز القوى الداخلية المرتبطة بشكل أو بآخر بآليات عمل الدولة، إما عن طريق سلاح المال، وإما عن طريق التوظيف، **والعنصر الثاني**، هو أنها نوّعت علاقاتها مع الخارج، وهذا أمر مهم جداً فعلاقتها مع الصين واليابان وأوروبا... إلخ، لم تعد علاقة الدولة السعودية وحيدة الجانب مع الأمريكيين، وأيضاً هذا عنصر إيجابي بالنسبة إلى تقوية النظام.

النقطة الرابعة، إن آليات العمل هذه التي تصب كلها في خانة النظام، قادت إلى نتيجة منطقية بالنسبة إلى الدولة، وغير منطقية بالنسبة إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه.

منطقية بالنسبة إلى الدولة، لأن الإصلاح هو بقيادة الدولة وليس إصلاح الدولة. يعني شعار الدولة التسلطية إصلاح من داخل الدولة بما يبقى صفة التسلطية عليها. الاستنتاج الذي توصلت إليه هو أن الإصلاحات فشلت؛ فإذا كانت الأسرة - العائلة تحاول إيجاد آلية عمل لانتخاب الملك، هل يعتبر هذا فشلاً؟ أو هيئة البيعة هل تعتبر فشلاً؟ أو مثلاً إطلاق بعض وزارات المجتمع المدني، وإعطاء المرأة ولو حيزاً بسيطاً، وإفساح المجال لبعض قوى الإصلاح التي سمتها الأستاذة المحاضرة «ديكوراً» لإظهار التعددية. المجتمعات المدنية في الوطن العربي جميعها «ديكور» للدولة التسلطية وليس للأسرة السعودية فحسب. من لبنان وصولاً إلى المغرب، المجتمع المدني ما زال حتى الآن نوعاً من «ديكور».. ديكور يصب كله في جانب أو في آخر في خدمة الدولة، مع التشديد على أن الخطر القادم من القوى التي تدعي

الإصلاح.. يعني القوى التي تدعي الإصلاح من لبنان إلى المغرب عادت إلى الوراء.. إلى ركانزها الطائفية.. في اليمن عادت إلى ركانزها القبلية.. في بعض التجمعات الأمازيغية... إلخ. يعني استخدام كل ما له علاقة بعصبيات سابقة على قيام الدولة، بحيث تبدو الدولة أكثر تطوراً من طروحات المعارضة البديلة لها.

من هنا أمكن القول بخصخصة السياسة واختفاء المناضل البطل. اليوم لم يعد عصرنا عصر أبطال.. بل عصر مؤسسات.. وإذا كانت المؤسسات غير موجودة، فمن أين يأتي الإصلاح؟ وبالتالي ستستمر هذه الدولة بعملها السياسي المصادر، والعمل السياسي ليس محرماً لكن في إطار الدولة، يعني بقدر ما يخدم الدولة مسموح به. العمل النقابي مسموح به بقدر ما يخدم الدولة.. عمل مؤسسات المجتمع المدني، بقدر ما يخدم الدولة تغدق عليها النعم، وبالتالي نحن في مرحلة معينة ليس على المستوى السعودي، ولكن على المستوى العربي العام والعالم الثالث ككل. إن مشكلات بناء الدولة الآن تأخذ أبعاداً جديدة لم تتبلور بشكل كامل، لأن طبيعة بناء الدولة في عصر العولمة تختلف جذرياً عن طبيعة بناء الدولة القومية التي كانت سابقاً. الآن الحدود معرضة للزوال.. والتحالفات لم تعد كالسابق ولم تعد داخلية، أصبح هناك كتل على المستوى الإقليمي، فأصبحت الدولة موصولة بكل قنواتها إلى ما هو إقليمي ودولي. وبالتالي الكلام على بنية الدولة.. أو مشكلات بناء الدولة في عصر العولمة، يختلف جذرياً عما كان عليه في المرحلة السابقة.. شكراً.

وجيه كوثراني

النقطة الأولى، أريد العودة إلى موضوع آلية عمل الدولة التسلطية في احتواء المجتمع واستيعابه. على هذا الصعيد، استمعت باهتمام كبير إلى مداخلة الدكتور مضاوي، وأنا متوافق معها تماماً، سواء في تحليلها لآليات عمل الدولة التسلطية في السعودية أو في الأقطار العربية الأخرى. فالمنهج، إذا صح أن نستخدم كلمة منهج لهذه الآليات، هو واحد في الدولة التسلطية وحتى في بعض البلدان العربية شبه الديمقراطية. كيف تلجأ السلطات إلى احتواء المجتمع، وهذا ما سماه علم الاجتماع السياسي «النظام الزبائني» أو الزبونية، وهذا هم مشترك في لبنان أيضاً، لأن السلطات في لبنان، أو صراع السلطات في لبنان، يقوم أيضاً على نظام زبائني، احتواء الطوائف، كما عندكم احتواء القبائل والقوى السياسية الأخرى، هذا أمر لا خلاف عليه.

النقطة الثانية، التي أحاول أن أركز عليها، في مباحثي بالنسبة إلى دول المشرق العربي ومنها أيضاً السعودية، هو المجتمع بذاته. إن التركيز على الدولة صحيح، لكن هل سياسات الدولة بهذا المعنى هي المعوق الوحيد لبناء مجتمع مدني، أم أن هناك معوقات بنيوية في هذه المجتمعات العربية، وفي طبيعتها يمكن أن يبرز المجتمع السعودي، باعتباره مجتمعاً قَبلياً، قام على بنية قبائلية، انطلاقاً من نواة تأسيس الدولة السعودية التي هي نجد وليس الحجاز، لأن الحجاز كانت إلى حد ما مجتمعاً حضارياً مدينيّاً، والمجتمع النجدي هو الذي كان نواة

التأسيس للدولة السعودية، في مرحلتها: مرحلة القرن الثامن عشر، ثم مرحلة القرن العشرين. هذا المجتمع القبائلي، أين أصبح؟ التحالف بين محمد بن سعود وبين محمد بن عبد الوهاب يذكّرنا بالتحالف بين العصبية القبلية الناشئة وفقاً لتعبير ابن خلدون والدعوة الدينية الجديدة التي هي الدعوة الوهابية بالمعنى الذي أشار إليه ابن خلدون، أي عندما تستقوي العصبية بالدعوة، فتزداد العصبية قوة على قوة. فعصبية آل سعود من القرن الثامن عشر، حتى مطلع القرن العشرين (عبد العزيز) استقوت بالدعوة الوهابية، ولا يجوز أن نقول بالإسلام على وجه الإطلاق. هناك مدارس ومذاهب وتيارات وثقافات داخل هذه المنظومة التي اسمها: إسلام. لن أطيل في التاريخ وانتقل إلى الحاضر. لقد جرى حلف بين الدعوة الوهابية والعصبية السعودية. وهذا الحلف حلف مطاط، أحياناً يصبح هناك تطابق في المصالح، وأحياناً تنافر يصل إلى حد الصراع، الذي يصل إلى أزمة عندما تمعن الدولة في بناء نفسها كأجهزة ومؤسسات، حينها يصطدم مشروع الدولة بالمؤسسة الدينية. حصل ذلك أيام عبد العزيز بن سعود، ويحصل اليوم. هناك مشكلة الآن بين المؤسسة الدينية والمؤسسة الرسمية، مشكلة بين «الفقيه والسلطان»، هناك إشكال علائقي الآن بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السلطانية أو المؤسسة الرسمية الحاكمة، وبسبب هذه المشكلة، نشأت تيارات سلفية جهادية على طريقة «بن لادن». المشكلة أن هذه الإسلامية الوهابية جعلت نفسها أحادية في الدين وفي الثقافة الإسلامية كلها، فلم تكفر الشيعة والزيدية والإسماعيلية فحسب، بل كفّرت طرق الصوفية، وكفّرت الدولة العثمانية باعتبار أن مذهب أبي حنيفة كان مذهب الدولة العثمانية. وسؤال مهم هنا: كيف تشتغل الدولة على آليات العلاقة ما بين القبائل، أين أصبحت القبائل؟ هل استطاعت الدولة الجديدة الإماراتية، وفقاً لتسمية الأستاذة المحاضرة لها، هل استطاعت هذه الدولة الإماراتية أن تفكك القبائل؟ أين؟ وكيف؟ جرّب عبد العزيز بن سعود الزواج، ثم جرب نظام توزيع الريع... لكن كل هذا ظلّ جزئياً. سؤالي الثاني، وهو سؤال إشكالي معرفي ينبع أيضاً من خصوصيات أي مجتمع تعددي في طوائفه وقبائله، هل تصلح التشكيلات الأهلية، تشكيلات ما قبل الدولة، لتكون مؤسسات مجتمع مدني؟ من تجربتنا اللبنانية، أن الطوائف ومؤسسات الطوائف ونظام الطوائف، كان يشكل هامشاً مستقلاً، كما ذكرت، بين مؤسسة الدولة وحراك المجتمع. لكن النتيجة أن الطوائف أصبحت أحزاباً مدمرة للصيغة الوطنية اللبنانية. إن الحنين إلى مجتمع ما قبل المدني، هو نوع من النوستالجيا (Nostalgie) غير مؤسس تاريخياً، ولا يبشر بخير مستقبلي. السؤال الثالث والأخير، إن المجتمع المدني لا يهبط من السماء، بل هو مسار تاريخي مركب، فهل من أفق لمجتمع مدني في مجتمع غير مدني؟ شكراً.

مضاوي الرشيد

د. مسعود، ما فهمته أنك تفتخر بقدرة النظام السعودي على التمكين.

ذكرت أنه نظام متمكن، ولقد بيّنتُ أنا بصراحة الخطوات التي اتخذتها السلطة السعودية. أولاً، إن هذا النظام متمكن مادياً، ولديه طاقم كبير من المستشارين الذين يأتون

من الخارج أيضاً، والذين يتصورون كيف ستكون خطوات الإصلاح في المستقبل. المشكلة أن النظرة المجردة لا نستطيع من خلالها أن نحكم على النظام وعلى سياسته، هذا نظام يتعامل مع الواقع من خلال سياسة خارجية ومن خلال التنوع.. ومن خلال استدراك واستقطاب المجتمع المدني، وكلها خطوات عملية. وعن مجموعة الإمارات التي ذكرتها، أعتقد أنني بيّنت أن هذه التعددية ليست عملية عشوائية، إنما هي تطيل عمر الاستبداد؛ فعندنا أمير ثقافة مثلاً، وأمير قمع، فلكل واحد حيّز يستطيع أن يتصرف من خلاله بشرائح المجتمع أو الشرائح التي أفرزها المجتمع؛ فهذا النوع من التعددية إطالة لعمر الاستبداد من جهة، ويدل على تركيبة وجدت من خلال عملية فرز تاريخي عفوي، هي عملية تجاوب مع اعتبارات الواقع إلى حد ما، فلا أحد يستطيع أن يقرر مسبقاً ماذا يحصل لـ ٤٥ أميراً، وكل واحد منهم يحتاج إلى منصب، فهي عملية ضغط سياسي، إذ يأتون بهذا الأمير ويتخلون عن الآخر، وهذا الأمير يصبح محوراً يستقطب بعض المثقفين وبعض الكتاب.. وبعض الأدباء، يخلق من حوله جوقة تطبّل باسمه من جهة، وتضمن الحماية لنفسها من جهة أخرى، رغم أن هذا لم يحصل عام ٢٠٠٤، عندما وجد بعض الإصلاحيين منبراً أو غطاءً أو عباءة يختبئون تحتها، وقام أمير آخر بزجهم في السجن، يعني هناك محدودية (Limitation) لعملية تنوع هذه اللامركزية في الدولة المركزية. هناك إطالة لعمر الاستبداد، وفي اللحظة نفسها هناك عملية تنافس وتخبط في السياسات. يعني أن المواطن السعودي اليوم لا يعرف من هو الإصلاح، ولا يعرف من يحكم الدولة، ما دام هناك أمراء في الحيز العام تستطيع أن تذهب إليهم وتطبق مبدأ الزبونية الذي ذكره د. كوثراني. توجد تعددية رهيبة، كلها مدعومة بأموال كبيرة، عندك أمير لديه منصب في الدولة، وآخر دون منصب ولكنه يصبح محوراً، كأمرير يفتح أبوابه للفقراء السعوديين، الذين يأتون ليصطفوا، وهذا نوع من المنافسة للأمير الموجود في منصب.

الهاجس هو استقطاب التيارات؟ نعم لقد نجح النظام بطريقة أو بأخرى في مواجهة الجبهة الداخلية، ولكن بالنسبة إلى فكرة الإصلاح عن طريق السلطة، أعتقد أننا اليوم في عصر لا نستطيع أن نضع كل آمالنا على السلطة، لأن السلطة مصلحتها البقاء في السلطة وليس مصلحتي أنا ومصلحة هذا وذاك.. إلخ. إن ما يضمن بقاءها في السلطة هي أنها مستعدة أن تتمسك به، ولكن ما يهدد وجودها هي أنها على استعداد لأن تقمعه وتقضي عليه. هذه مشكلة تواجهها جميع الأنظمة.

أنا اعترض على الخطاب الذي يقول: «أنتم في السعودية أفضل من غيركم»، لا.. فلكل منطقة تاريخها، ولكن منطقة تطورها، ولكن لا يمنع أن معاناتي تكون مهمة بالنسبة إليّ أنا، ربما هي أقل من معاناة اللبناني أو معاناة المغربي، أو معاناة الجزائري.

وأثار د. مسعود نقطة مهمة، هي كيف نستطيع اليوم أن نحكم أو نقيّم أو ندرس الدولة في عصر العولمة؟ فنحن نحتاج إلى تنظير لطبيعة هذه الدولة الجديدة التي خلقتها ظروف جديدة لم يشهدها العالم.

هناك تياران بحسب قراءتي للأدبيات التي تعالج هذه النقطة: تيار يقول إن الدولة في عصر العولمة القومية فقدت قدرتها، وأصبحت «مجلس إدارة»، مهمته تسهيل الاستثمارات الخارجية، وحماية المستثمر، وسن التشريعات التي تحمي المستثمر، هذا هو التيار النيو - ليبرالي. الذي تنبأ لنا بانقراض الدولة في عصر العولمة. تنبأ بأن الدولة نوع من الميسر (Facilitator) لا غير، لكن الأحداث أثبتت خطأ هذا التيار وتنظيره، لأن الدولة، وبخاصة في عصر العولمة، أصبحت أقوى مما كانت عليه في السابق. وهذا ينطبق على الدولة السعودية من خلال ثلاثة عاملين: الأول هو أن الحرب على الإرهاب، على الرغم من كل الشعارات التي رفعت، زادت الدولة قوة، لأنها قوّت قدرة الدولة العسكرية وربطتها بمشروع كبير، أكبر من الدولة، وأكبر حتى من المنطقة. يعني الدولة السعودية تقوّت بسبب الحرب على الإرهاب ولم تضعف. وعندما انخرطت في هذا المشروع أصبحت عنصراً فعالاً في حرب يقرر خطوطها العريضة من هو خارج حدود الدولة السعودية. العامل الثاني هو أن الدولة أضحت تتدخل بسبب الحرب على الإرهاب، في الحيّز الخاص والشخصي في العائلة، في المرأة، في الحيّز الذي يغيب عن علماء السياسة، وهو حيّز (Everyday Life). أصبحت الدولة عنصراً فعالاً من خلال قدرتها على اختراق المجتمع من العائلة ومن الفرد إلى ما هو أكبر من ذلك.

لديك نظرة أن المناضل السياسي انتهى، ونحن في عصر العولمة اليوم وقد تجاوزناه. أحب أنا أن أعتز بأن لدي مشروعاً وهدفاً. حقاً إن الدولة قضت على هذا الأمر، قضت على القدرة في تجميع الأشخاص، فكرياً وعملياً، من أجل المطالبة بحقوقهم أولاً قبل المطالبة بنظريات الديمقراطية، بحقوقهم المعيشية، حقوق الإنسان وهو أبسط الأمور، ونصيبهم من المال العام، وقدرتهم ووجودهم في مجتمع يعتبرهم بشراً وليسوا تابعين - الدولة قضت على كل هذا وأصبحت هي نفسها من يحدد حقوقك وواجباتك في المجتمع.

أننتقل إلى النقاط التي ذكرها د. كوثراني، نعم أتفق معك في كثير مما قلت، ولكن عندي بعض الملاحظات. إن معضلتنا كمثقفين، وبخاصة المثقفين الذين يأتون من مجتمع ربما فيه أنواع من التكتلات والعصبية تختلف عن العصبية القبلية، ربما في لبنان مثلاً، على الرغم من أن بعض الطوائف تنصرف كقبيلة، وربما في مصر.. إلخ، أن لدينا مشكلة مع القبلية، مشكلة ورثناها من موقف القبلية إزاء ظهور الإسلام، ومن ابن خلدون. لقد تجاوزنا ابن خلدون، فابن خلدون نظر إلى القبيلة ككيان محنط، والمثقفون العرب أيضاً ينظرون إلى القبيلة ككيان محنط.

أنا اختصاصي الأنثروبولوجيا، وقد درست القبيلة، ومعنا أيضاً د. فالح عبد الجبار وهو مختص بالقبيلة. القبيلة ليست كما نتصورها من مجتمع حضري أي متمدن (Urban)، بعد الإسلام، حاولت الدولة أن تحارب القبيلة، وإذا لم ترضخ القبيلة للسلطة تستقطب عن طريق الزواج مثلاً.

مشكلتنا أن لدينا نمط الديمقراطية الغربي، وقد فشلنا في إنتاج فكر يؤصل للدولة من تراثنا العربي والإسلامي. لدينا النمط الغربي، فإما أن نصبح مثل الغرب، وإما أن نفشل.

عندما تكون عندك دولة مركزية لديها قدرة مادية هائلة، فإنها تلعب بالقبيلة، وتستطيع أن تسير هذه القبيلة إلى مصالحها. يعني القبيلة لا تعيش في مجتمع منعزل، فيجب علينا ألا ننظر إلى مجتمعنا ونصلبه ونجلده على الصحافة والكتب، ونعتبره المسؤول الأول عن تخلفنا عن المسيرة الحضارية. نعم.. مجتمعنا فيه مشكلات، لكنني لست مستعدة أن ألقى باللوم على المجتمع، لأن هذا ليس منطقياً؛ فهناك تجارب عالمية حصلت فيها تجارب ديمقراطية، ربما لها طابع محلي، رغم أننا قد نعتبرها متخلفة أكثر منا من الناحية القبلية والإثنية والطائفية.

نعم المشكلة في التحالف الوهابي، وكيف أن هذا التحالف الوهابي - السعودي له أثر كبير في استمرارية السلطة. وأنا ذكرت في كتاب **مسألة الدولة السعودية** كيف أن العلاقة كانت بين كرفر. لكن الدولة - لكي أصلح الفكرة - عندما تريد أن تصبح حديثة، أي عندما تطمح الدولة السعودية لكي تكون دولة «حديثة»، فإن أجهزة الدولة البيروقراطية تصطدم مع المؤسسة الوهابية. وهذا الاصطدام ليس لأن الدولة السعودية تريد أن تصبح «حديثة». الاصطدام يأتي من نوع من المحاصصة واختلال في تقسيم العمل الاجتماعي (Division of Labor) كما يقول دوركهيم، الدولة السعودية مبنية على نوع من توزيع المسؤوليات.. لأن أي دولة تحتاج إلى فكر. تحتاج إلى أيديولوجيا تبرر نفسها، تحتاج إلى شرعية، والدولة السعودية تستمد شرعيتها من الدعوة الوهابية. يعني أنهما توأمان لا ينفصلان.

فالح عبد الجبار

أولاً، شكراً على ورقة البحث الغنية. لدي نقطتان، الأولى، خاصة بالتنميط السياسي. هناك النمط السلطاني، وتقوم شرعيته على التراث، سواء كان الدين أو الموروث القبلي أو عبادة الأسلاف. ومن ناحية ثانية، هناك أسرة تتركز فيها السلطات. وهذا النمط السلطاني نمط تقليدي قديم، وعادة ينتج مستبدًا. النمط التسلسلي نمط أحدث، يقوم على تركيز السلطة من خلال دمج السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الدولة. كما يقوم على قدر من المرونة مع التنوع الفكري، قدر أقل من الاستبداد إذا صح التعبير. طبعاً أنا من جيل كلمة «السعودية» تعني عنده كل ما دمر المدينة في الوطن العربي. وقوفها ضد التيارات، ضد عبد الناصر.. حرب اليمن، وبالنسبة إليّ هناك نوستالجيا عدائية سأحاول أن أخفف منها لصالح النقاش العلمي. يُخيل إليّ من خلال حديثك أن النموذج السعودي هو نموذج انتقالي يجمع بين مميزات النمط / النظام السلطاني، وبين النمط الأحدث وهو النمط التسلسلي. النقطة الثانية، اعتماداً على هذا، هي أن تقسيم السلطات في التاريخ نشأ كصراع بين أفراد وبين طبقات، وكان مشخصاً. مثلاً العرش ضد النبلاء.. النبلاء ضد العوام، ممثلين بأشخاص، بتجار.. بأمراء من العائلة المالكة، وكل واحد تحصن في مؤسسته، وهذه المؤسسات كانت شخصية، وبعد ذلك صارت مؤسسات.. مؤسسات تمنع تركيز السلطة. و أنا يخيل إليّ أن الانقسام في بنية السلطة في السعودية يقوي الاستبداد، وهذا صحيح في جانب، ولكن هناك جانباً آخر نلاحظه بالتجربة العملية. إن الاحتراب بين الأقوياء يترك المجال للضعفاء أحياناً.

احتراب الأقوياء يخلق مجالات في المجال العام الذي تسيطر عليه الحكومة (Public Sphere)، بما فيه من تداول للمعلومات. الدولة بفضل العولمة ما عادت قادرة على احتكار المعلومات وتداولها، انكسر هذا تماماً، وهو أحد أسباب دخول الدولة إلى مجال الإصلاح؛ فإذا لم يكن هناك معارضة فلماذا يُجرى إصلاح؟ لكن عندما تنكسر سيطرته على مجاله، ينبغي أن يكون شريكاً على الأقل في هذا الحقل الذي خرج عن سيطرته، بدل أن يكون بالكامل لدى الطرف الآخر. أرى أن الانتقال من الشخصية إلى المؤسساتية الموضوعية ممكنة على مدى التطور التاريخي، ويعجبني دوام حركتها، أي حركتها ما قبل النمط السلطاني إلى التسلطي، وفيها المزوجة أو التداخل بين سمات من هذا النمط ومن ذاك النمط، أيضاً من إمكانات المستقبل. شكراً.

صباح ياسين

لقد أثار د. فالح قضية مهمة أود أن أستمد منها شيئاً. إن شأن المؤسسة السعودية كشأن الدول الكبرى التي بدأت تخلق لنفسها درعاً صاروخية لحماية سيادتها وتوجهها. النظام السعودي في العقدين الماضيين من الزمن خلق منظومة إعلامية واسعة ومتغلغلة في الإعلام الدولي والإعلام العربي، سمحت بالدفاع عن خصوصية هذا النظام، وهي تعمل حتى عندما تطلق برنامج الإصلاح، لأن هذه الوسائل الإعلامية هي جزء من آليات هذه العملية، ووسيلة صد للأفكار والطروحات التي تستدعي تحديث المؤسسة السعودية الحاكمة.

محمد علي الأتاسي

شكراً د. مضاي على المداخلة، عند حديثك عن الحكم السلطوي، عدت موضوعات منها موضوع خلق مجتمع مدني تحت وصاية سلطوية وموضوع الانفتاح الاقتصادي. أعتقد أن من المفيد الإشارة إلى موضوع دور السعودية الإقليمية، خصوصاً في المنطقة العربية، وهو ما تمت الإشارة إليه بشكل أو بآخر، فمنذ العام ١٩٧٠، نعيش في الحقبة السعودية، إذ كان لها دور أساسي في عملية استقرار بعض الأنظمة أو زعزعتها وتأثير حتى على التطورات الفكرية والسياسية داخل المجتمعات العربية، وبخاصة في منطقة المشرق العربي، ومصر أيضاً. في رأيي أن هذا الأمر أساسي لرصد موضوع تحديث الحكم السلطوي بهذا الاتجاه، لأنه يوجد تغيير، وانتقلنا من موضوع الحرب الباردة العربية - العربية إلى موضوع ما يسمى الخطر الإيراني، إلى ما هنالك. هناك إعادة نظر في الأجندة السعودية بشأن المنطقة.

في موضوع اللامركزية، أو حلقة الأمراء كما أسمتها المحاضرة، أعتقد أنه من خلال عرضك لموضوع الأجندة الإصلاحية للمجتمع السعودي، أو الأجندة الإصلاحية للدولة، دائماً تتحدثين عن الدولة كفاعل سياسي واحد. يعني يتخذ القرار.. يتدخل.. يحاول أو يدير.. إلخ، وفي الوقت نفسه تتحدثين عن حلقة الأمراء. في رأيي أن من المفيد - كما قال أستاذ

فالح - أن نرى البنية والتوازنات في مراكز القوى هذه، وفي رأيي في موضوع التوازنات أنه حتى لو مات أمير وجاء أمير آخر مكانه، فدائماً يوجد في المركز «الملك - الشمس» الذي كان في أوروبا؛ فالتوازنات تعطي قوة للملك كملك، والدستور لا يحدد صلاحيات الملك، ولكن عملياً لديه صلاحيات مطلقة، فإذا استطاع أن يتخذ قراراً، فإنه يأخذ التوازنات بعين الاعتبار. والتوازنات نفسها تعطيه قوة، لأن التوازنات بحاجة إلى مركز وهو الملك حتى لو ذهب أمير وجاء آخر.

النقطة الأخيرة، أو سؤال الأخير د. مضاي، ذكرت من خلال عرضك للأجندة الإصلاحية للمجتمع السعودي في مواجهة أجندة الدولة، طرحت موضوع أن السعوديين يطالبون بإصلاح سياسي.. وتكلمت عن موضوع الأقليات والمرأة، وعن موضوع التغييرات الأدبية، وأنا أرى أن من المفروض التطرق إلى موضوع التيار الجهادي.. وموضوع بن لادن وغيرهما. هذا الموضوع لم تتطرق إليه، مع أنه موضوع أساسي، ولكن لم تتم الإشارة إليه.

هذه الموضوعات كلها، سواء الأقليات أو المرأة أو المنابر الافتراضية، تحاولين بشكل أو بآخر التخفيف من أهميتها، وتظهرين كيف أن الدولة أو هذا الفاعل السياسي يتدخل دائماً لإجهاضها أو لتحريكها كما يشاء. مع ذلك يجب في رأيي أن يكون عندها على المستوى المتوسط أو البعيد إمكانية أكبر وأن تأخذ استقلاليتها وتقيم نوعاً من التوازن.

عندما تتحدثين في نهاية مداخلتك عن أن هذا المشروع «التحديث السلطوي» سيقود في النهاية، إن عاجلاً أم آجلاً، إلى تغيير جذري، فإنك تحاولين من خلال مقاربتك للأجندة التقليل من أي إمكانية تغيير جذري، فكيف ترين في النهاية التغيير الجذري؟ شكراً.

شفيق الحوت

سأوجز إلى أبعد حد. أبدأ بشكر الدكتورة على ورقتها، وأحيي جهودها في التاريخ للمجتمع السعودي.

في الحقيقة إن التاريخ السعودي مختصر وصغير، ومعظمه كتبه إعلاميون بفلس من وزارة الإعلام السعودي، لم نعد نعرف ما هو الحقيقي وما هو الإعلان، فتستحق د. مضاي التحية كمثقفة عربية، مناضلة بمقدار ما أضاءت على معرفتنا في تاريخ هذا المجتمع الغريب العجيب المميز، أسميته ذات مرة في مقالة «المعجزتين»: المعجزة التي هبطت من السماء بالرسالة الإسلامية، وتلك تفجرت من باطن الأرض بالثروة النفطية، وكلاهما سلاحٌ مخيف؛ فبقدر ما قد يكون بناءً ومجدياً، قد يكون مدمراً وصادماً. التوصيف كان هائلاً في الورقة وفي مجمل كتابات الدكتورة، لكن ما يزعجني في هذه المرحلة من عمري أننا نتقن التوصيف أكثر مما نتقن وصف العلاج. يعني «الروشيتات» التي لدينا والتي قدمناها خلال الـ ٥٠ سنة الماضية على الأقل، والتي جرب معظمها، أعتقد كلها

باتت بحاجة إلى إعادة نظر، وأطروحات للمجتمعات التي نطالب بإصلاحها. في الحقيقة يا دكتورة، أظن أن هناك اختلافاً بيني وبينك. إن الوطن العربي كله بحاجة إلى إصلاح، أي، لا تستثني قطراً واحداً، من موريتانيا حتى البحرين. كل واحد لديه محاولات الإصلاح. ولكن السعودية بالذات، عندما تتكلم على عملية الإصلاح الضرورية لها، أنا واحد من الناس أقف وجلاً، وأكاد أقول أخشى على ما هو قائم مما قد يأتي، لأن الوضع كما أشرت حساس..

سؤالي لك: كمواطنة، عندما تتصورين الدولة السعودية التي تتمنينها، هل من الممكن أن تصفها لنا بأربع أو خمس جمل؟ يعني ماذا تحلمين أن يصبح في السعودية؟ شكراً لك.

الفضل شلق

السؤال الأول ما هي علاقة التقدم بالاستبداد؟ نأخذها دائماً كتحصيل حاصل أن الاستبداد عقبة. هناك تجارب من دول عظمى وأمم أخرى، الاستبداد أحدث تقدماً، وأنا أعتقد أن كل التقدم حتى في أوروبا حدث في عصور الاستبداد.

هناك تجارب معاصرة في آسيا الشرقية، ولكن عندنا رغم التقدم ورغم التاريخ العظيم والمجيد، أسف أن نتحول إلى ملك عضوض وكأنه المثل الأعلى. هذا نوع من السلفية الأخرى. لماذا رغم كل ما عندنا من أمجاد لم يحصل تقدم؟

السؤال الثاني: هذه الدولة ليست دولة قوية، ثم نستنتج من هذه الورقة أنها دولة رهن الاستبداد. وهنا طرح السؤال: هل المجتمع أقوى من الدولة أم الدولة أقوى من المجتمع؟ فعندما يكون هنالك نظام فاقد للشرعية، أي أن الناس غير مقتنعين به، فسيحمل على اكتساب الشرعية، وذلك بقمع المجتمع.

بشارة مرهج

عندي نقاط كثيرة، لكن ساكتفي باثنتين: النقطة الأولى، نحن اهتمنا بهذا الموضوع لأن له تأثيراً في وضعنا في المنطقة وليس في لبنان وحده، لأن النموذج السعودي كان يفيض على المنطقة حتى ذهب البعض إلى القول إننا نعيش في الحقبة السعودية؛ فمن هنا أهمية البحث في مآل أو مصير هذا النظام القائم. طبعاً يستمد قوته - كما ذكرت - من التزامه بعقيدة دينية أو تحالف مع مذهب ديني، والنفط، وأعتقد أنه يجب التركيز على عاملين: ضعف النموذج المضاد في المنطقة، وتفككه وتآكله.

كان هناك نموذج مضاد هو عبد الناصر. تفكك هذا النموذج بالتدخل الأجنبي والتدخل الإقليمي، وليس لعوامل داخلية فحسب.

النقطة الثانية هي التحالف المصيري مع المركز العالمي. هذه نقطة جديرة بالاهتمام والتركيز عليها في هذه اللحظة بالذات. نحن نجتمع الآن في الوقت الذي نسمع فيه عن إصلاحات، وتركت انطباعات أعتقد أنها إيجابية في المنطقة.

أريد البحث في هذه النقطة بالذات وتأثيرها في الوضع في السعودية، وفي الوطن العربي استطراداً، لأن مسألة الدولة كادت تتفكك في معظم المناطق وصولاً إلى المركز الرأسمالي الأول. ظهر من خلال «الفضيحة» وليس الأزمة الاقتصادية، بل الفضيحة الاقتصادية المالية المدوية، أن الدولة كانت على الهامش وكانت طبقة خدعت المجتمع الأمريكي واستأثرت بالمال ونهبت مال الأفراد ومال الدولة، ولا يستطيع أحد أن يحاسبها، بدليل أن (الرئيس الفرنسي) ساركوزي طرح فكرة إضافية غير دعم هذه المؤسسات وإنقاذها مما هي تسببت به، أن يكون هناك نوع من المحاسبة. وهذا النمط موجود في المنطقة العربية، وموجود عندنا في لبنان. حالياً أوباما يدافع عن فكرة الدولة، ويقول إن هذه الطبقة من المديرين حتى في الوقت الذي ندعمهم فيه، وتحول أموال المواطن الأمريكي لهم تعويضاً عن خسارتهم من أجل كذا وكذا.. يقتطعون لأنفسهم الملايين من الدولارات كمكافآت لا يستحقونها. إن كل أنظمة المراقبة والمحاسبة الموجودة عبر التطور الديمقراطي لم تعن شيئاً لهذه الطبقة التي استباححت كل شيء، والتي تؤثر تصرفاتها حالياً في وضع العالم أجمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ونقشي الفقر، والتضخم، وضعف بنية الدولة. فهذا هو الحليف الكبير والحليف العضوي للنظام السعودي، الذي تسانده قوى على صعيد إقليمي وعلى صعيد عالمي، وتشاركه في محاربة التطرف الإسلامي في أفغانستان.. إلخ. حالياً توجد رؤية جديدة في أمريكا يقودها أوباما، وليست بعيدة عن المؤسسة الأمريكية العامة، ويخاطب فيها المستهلك الأمريكي والمواطن الأمريكي. حتى في الحزب الجمهوري لدى أوباما أنصار يساندونه، هم وأكثر العائلات الأمريكية، لأنه يمثل شيئاً جديداً، وضرورة عودة الدولة إلى ممارسة بعض صلاحياتها التي فقدتها من خلال هذه المجموعة الإجرامية التي حكمت أمريكا والعالم، وقامت بالحرب على العراق، وحاولت فرض رأيها على المنطقة. أوباما يمثل هذا التوجه. ضوابط للإنفاق المالي.. ضوابط على الموازنة، وما أدراك ما الموازنات. كل الألاعيب والخدع المالية هي في موازنات الدولة والمؤسسات؛ عندنا في لبنان الآن موازنات بعض المجالس تؤدي إلى نقاش حام وصراع يأخذ أحياناً طابعاً طائفيًا؛ هناك نزعة جديدة في العالم لإعادة سلطات الدولة.. مراقبة الإنفاق العام.. تحسين الموازنات.. إعادة توزيع المسؤوليات.. تأكيد الفصل بين السلطات؛ ماذا سيعني ذلك بالنسبة إلى الوضع القائم في السعودية؟ كيف سينعكس ذلك على أوضاعه وعلاقاته الداخلية، وعلى هذا الفيض، فيضه على الخارج الإقليمي؟ أعتقد هنا نكون قد أجبنا عن موضوع السعودية إلى أين؟ بالارتكاز على هذا العامل، وغيره من العوامل التي تعرفينها، ولكن أعتقد أن هذا العامل يستحق شيئاً من التركيز. شكراً

صباح ياسين

أستاذ بشارة، للإنصاف لم يكن عنوان المحاضرة تحديداً السعودية.. إلى أين؟ كان هناك عنوان آخر فضّل المركز الابتعاد عنه، لأن فيه مفردة أو حكماً مسبقاً، فالدكتورة قدمت عنواناً يستشرف المستقبل أكثر مما يعطي حكماً على واقع قائم، في إطار سياسة المركز أن يكون موضوعياً ولا يطلق أحكاماً مسبقة.

زينات بيطار

سؤال الأول هو: كيف تنظرين إلى المؤسسات التربوية ومراكز البحث الأكاديمي العلمي في السعودية، وهل وجودها قوي؟ هل هناك إمكانية لتطوير الطاقة البشرية السعودية بعملية التطوير لاحقاً؟

السؤال الثاني: كيف تنظرين إلى الامتداد النمطي السعودي في الإعلام، وبخاصة إعلام الفضائيات، وماذا يؤدي رأس المال السعودي من دور في الوطن العربي، وبالصورة النمطية العربية؟

السؤال الثالث سؤال شخصي، كيف تنظر السعودية إلى نتاجك؟ وكيف يتصرفون معك؟ هل يحترمونك أو يقاومونك أو يشجعونك كامرأة مفكرة وباحثة؟ شكراً.

عصام نعمان

الحقيقة عندما أشرت إلى عدم الإشارة في بحث الدكتوراة إلى القطاع العسكري، لم أقصد البتة، كما فهمني د. مسعود خطأ، أن أستفسر عن أي دور سياسي أو انقلابي ممكن أن يقوم به القطاع العسكري. ليس هذا البتة، ولكن الدكتوراة أشارت إلى أن هناك مجموعة إمارات، كأن المملكة عبارة عن دولة لا مركزية، فيها عدة إمارات، على رأسها أمير. وله نوع من اختصاص معين، أمير اختصاصه الشؤون العسكرية، وأمير آخر الشؤون الثقافية، وآخر الشؤون الأمنية.. إلخ. وبالتالي الغرض من سؤالي كان هل ممكن بهذه التشكيلة بمراكز القوى أن يحصل أي صدام بينها، ويكون للقطاع العسكري دور فيها، أم هناك سيطرة كاملة على هذا القطاع. فلا يكون له أي دور، وتبقى الأمور تمشي بكيفية أخرى؟

هناك جانب آخر، وهو أن الآن أصبح هناك قوة إقليمية مركزية اسمها إيران، ومن الطبيعي أن يكون للولايات المتحدة سياسة معينة تجاهها، وعلى وجه الخصوص بعدما وصل رئيس جديد يقول إنه ستكون هناك مقاربة مغايرة، فهل - وهذا سؤال مطروح على الجميع - ممكن أن الأمريكان، الذين كان لهم، كما نعلم، دور كبير في تدريب هذا الجيش وتسليحه حتماً، هل ممكن أن يرشحوا القطاع العسكري بشكل أو بآخر وربما من خلال أمير الأمراء، بأن ينتهج سياسة أخرى في صراع إقليمي مناوئ لإيران، وليس كما هي الآن. الآن لا تلعب السعودية هذا الدور، ولا يبدو أن الفئة الحاكمة قادرة على ذلك. شكراً.

مضاوي الرشيد

الأسئلة كثيرة. أبدأها بسؤال د. فالح. النمط السلطاني، واتجاهه نحو النمط التسلطي.

ما قاله هو أن الاحتراب بين الأقوياء يفسح المجال للضعفاء. وأنا أتفق معه كثيراً، لأن هذا الاحتراب يستغله الضعيف لمصلحته، ولكن بنوع من المحدودية. طبعاً هناك حيز يفتح.. هناك نافذة يستطيع الضعيف أن يجدها في هذا الصراع.. وهذه التركيبة الغربية ربما الضعيف يستفيد منها، ولكن أعطيت بالدليل كيف أن هذه الثغرة ربما تتقلص، لأن المجموعة مهمتها

الحفاظ على مصالحها، وهذا الضعيف قد يجد نفسه يقع في يد الأمير الآخر، ليثبت أنه أقوى من أخيه أو من عمه. هناك حيز من الحرية موجود، ولكنه يضيق، والمشكلة هي أنه لا نستطيع أن نتوقع ما هي نتائجه. أنت تمشي في طريق ولا تعرف نهايته؛ ربما توقع على عريضة إصلاحية، وأكبر سلطة رسمية في البلد تتبنى هذه العريضة، وتدعو الموقعين إلى مناقشة هذه العريضة، وعندما تخرج يستولي عليك أمير آخر ويضعك في السجن لمدة طويلة!

هذه المؤسسة لا تخضع لأي قانون ولأي دستور ولأي عملية فهم مسبقاً. نعم سيجدون حيزاً، ولكن هذا الحيز يتقلص ويخضع لقانون القوي.

إن الدور الإقليمي مهم جداً. لكن من المستحيل أن أتكلّم على هذا الدور في هذه الحلقة التي كان موضوعها الذي تقدمت به هو «مشروع تحديث الحكم التسلسلي».

موضوع اللامركزية، والدولة كفاعل واحد، أشرت إليه من منطلق أن الدولة ليست فرداً واحداً، على الرغم من أن عندنا ملكية مطلقة: الدولة في السعودية ليست فرداً.. وليست ملكاً، ونظريتنا للدولة خاطئة ولا تعكس الواقع العربي، وأنا أتفق أن هناك عدة دول في الدولة.

«التيار الجهادي» لم أتطرق إليه لأنني تناولته بالتفصيل بـ ٣٥٠ صفحة في كتاب **مسألة الدولة السعودية**، حاولت أن أطرح الجديد الذي ربما لم يُطرح عليه.

الحراك الاجتماعي، لماذا أخف من قيمته مع أنني أعتقد أنه سيؤدي في النهاية إلى نتيجة وتغير جذري؟ أنا لا أخف من قيمته لأنه اخترق.. اخترق من قبل الدولة وأصبح جزءاً من عملية احتواء مؤسسات المجتمع المدني.. احتواء الأدب.. احتواء الرواية، كثير من الذين يكتبون لا يستطيعون تجاوز الإطار المسموح به من قبل الدولة، لكن مع هذا أعتقد أنه سيؤدي بالنتيجة إلى تفكيك أبجديات الحكم التسلسلي، لأنه عندما تفتح نافذة، فبطبيعة الإنسان يحاول أن يحسن وضعه، وهذه هي الطبيعة البشرية.

أستاذنا الكبير شفيق الحوت، يعني نحن نتقن التوصيف، ولكن ما هو العلاج؟ أنا تعودت في دراستي الأكاديمية أن أحاول التشخيص، ولكن عندما تنتقل إلى العلاج فهذا عمل سياسي بحت. وهذا الموضوع هو جزء من كتاب كبير أكاديمي، أحاول أن أطبق عليه المعايير الأكاديمية، وليس المعايير السياسية. عندي شخصية أخرى وممكن أن أكتب في الموضوع السياسي في الجريدة، وهذا ما أقوم به وأحاول أن أجمع بين الأمرين. لكن في ندوة علمية يجب أن أتقيد بما أستطيع أن أرصده، وأن يكون عندي دليل أحاول تحليله وأعطي تفصيلاً له. التنبؤ بالمستقبل يختلف، هو عمل آخر؛ في المجال الأكاديمي، وبخاصة في مكان عملي في بريطانيا، أحاول أن أجعل الشخصية الأكاديمية تطفئ على الشخصية السياسية. هذا مهم، ولكن لا تستطيع دوماً أن تفصل. وأعتقد أن هذا الفصل نوع من الطوباوية لأن السياسي هو الذي ربما يفرض عليك اختيار الموضوع الذي تتحدث عنه، وربما من المستحيل أن نفصل بين الأكاديمي والسياسي. لكن أنا أتفق معك في شأن الوصفات العلاجية، ثم هنا ذكر الخيارات السابقة مثل عبد الناصر أو تجربته أو تجربة أي نظام عربي آخر؛ وأنا في السعودية لدينا ردة فعل على هذه التجارب.

أنا أعتقد أن عندنا مشكلة ديمغرافية في السعودية. إن جيلنا ربما يتذكر عبد الناصر، ولكننا نتكلم على مجتمع عربي، وبالأخص المجتمع السعودي، أكثر من ٦٠ بالمئة منه، عمره لا يتجاوز الـ ١٨ عاماً! عندك قنبلة بشرية، وهذه القنبلة البشرية معدومة الذاكرة التاريخية، لا يتذكر هذا الشارع السعودي تجربة جمال عبد الناصر، لا تعني له شيئاً. صدقني هو يتذكر الليلة الماضية وما شاهده على الـ إل. بي. سي (LBC)، أكثر مما يتذكر عبد الناصر، هو لا يهتم بتجربة عبد الناصر، ربما يتذكر حرب غزة الأسبوع الماضي أو الذي قبله؛ ربما يتذكر احتلال العراق، لكن أبعد من هذا ليس عنده أي ذاكرة تاريخية. أولاً عصر عبد الناصر لا يدرس في السعودية، وأنا قمت بعمل رصدٍ لكتب التاريخ، و١٢ مجلداً يدرسون في المدرسة من سن السادسة حتى سن ١٨، لم أجد فيه ذكراً لعبد الناصر سوى فتاوى ابن باز في تكفير القومية العربية.. وتكفير العلمانية.. وتكفير اليسارية؛ هذا ما وجدته!

ماذا نتوقع من الشاب السعودي، الذي هو الجيل الجديد؟ فنحن نكتب وننظر ونرصد، لكن العمل سيقوم به هو. هذا الإنسان لا ذاكرة لديه، فكيف نتوقع منه أن يتخيل أويبني تخيلاً مستقبلياً على ذاكرة معدومة؟

النقطة المهمة التي ذكرها الأستاذ الفضل شلق عن علاقة التقدم بالاستبداد، أعتقد أنه التقدم يعني التطور من بدائي إلى محدث. أنا أرفض هذا المصطلح. أحاول أن أستعمل مصطلح الحداثة. أنا أتفق معك، الاستبداد لا ينعلم عندما تصل إلى هذه المرحلة: الحداثة (Modernity)، بالعكس أنا أعتقد أن الحداثة نفسها قد تولد، والحداثة أبعد من التقدم ومن التكنولوجيا التي قد تستوردها.

الحداثة السياسية ممكن أن تؤدي هي نفسها إلى استبداد. لأن الحداثة اليوم بتقنياتها جاءت بتكنولوجيا تستطيع الدولة من خلالها أن تخرق المجتمع بكافة شرائحه، وأن تدخل إلى بيتك! هذا التقدم وهذه الحداثة أعتقد أنهما مشكلة عويصة؛ فالاستبداد لا ينعلم عندما يأتي النمو السياسي، وأذكرك بالقرن العشرين، أكثر المجتمعات حداثة وتطوراً ونمواً هو المجتمع الألماني، ماذا ولد؟ ولد نوعاً من التقنية العالية التي استطاعت أن تدمر مجتمعات بأكملها في أوروبا.

الدولة هشة وضعيفة وفاقدة للشرعية، نعم وتستنجد بالمؤسسة القمعية، كلما نقصت الشرعية زاد القمع، لأن الدولة التي تتمتع بشرعية لا تلجأ إلى العنف، لأن الإنسان قبل بشرية الدولة، فهي تحكم عن طريق ما يسميه غرامشي بالتوافق أو التراضي (Consensus)، ليست مضطرة أن تقمع لكي تقبل بقراراتها وشرعيتها.

الحقبة السعودية إلى أين، وضعف النموذج المضاد. التحالف المصيري مع الولايات المتحدة هو عامل مؤثر. حاولت في الرد على د. مسعود والإجابة عن موضوع العولمة الحاصل الآن، وذكرت أن النمط النيو - ليبرالي - بمعنى إن الدولة تتقلص وتترك للسوق أن يقرر، وهي فقط تشرف على العملية وتشرع وتحمي - هذا النمط بدأ منذ السبعينيات بسبب تحول في الرأسمالية العالمية من رأسمالية منتجة، إلى رأسمالية مستهلكة وريعية. المشكلة

هي: ما تداعيات هذا على المنطقة؟ وإني لا أعتقد أن التحالف المصيري مع الولايات المتحدة زواج كاثوليكي، بل أعتقد أنه زواج متعة. زواج متعة قد يمتد فترة بعد فترة، ويعطيه نوعاً من الحياة، هذا الزواج يمر بمراحل سيئة وبمراحل جيدة. اليوم عندنا علامات استفهام كبيرة، حتى أوباما نفسه لا يدري كيف يبدأ عملية إعادة الدولة؛ في بريطانيا وفي الولايات المتحدة بشكل واضح وصريح. أعرف هذين النموذجين أكثر من نموذج ساركوزي، هناك عودة إلى الدولة كشريك، وهو نوع سيؤدي إلى تداعيات في الغرب لا أحد يعرفها حتى هذه اللحظة. عودة التيارات اليسارية بشكل قوي إلى الساحة الغربية، هذا ممكن، ما هي تداعياته؟ سيولد لدينا مشكلات من نوع آخر، لأن هناك مشكلات اجتماعية ديمغرافية عويصة، فالدولة حدودها تنقلص، وقدرتها الشرائية في السعودية تنقلص الآن؛ على الرغم من مشاريع التنمية التي بدأت وربما لا تكتمل كلها. هذه كلها ستؤدي إلى تداعيات. أعتقد أن الأنماط التي سنراها في الوطن العربي، وبالأخص في السعودية، مخيفة.

نأتي إلى الموضوع الذي طرحته الأخت زينات، أي المدارس ومراكز الأبحاث، والمناهج التربوية. نعم كان هناك ضغط أمريكي واضح وصريح لتغيير كتب الدين، وكان قصر نظر من الإدارة الأمريكية أن تسلط الضوء على المناهج الدراسية. وقد تكلمت عدة مرات في الموضوع، فالنصوص الدينية الموجودة كانت موجودة منذ ١٤ قرناً، ولما كانت تساعد النظام الأمريكي فعّلوها في أفغانستان بحرب للجهاد؛ فكلهم جاهدوا في أفغانستان، وكان مشروع الجهاد هو مشروع حلال. عندما احتل العراق وبدأ الجهاد فيه أصبح حراماً. أعتقد أن هذا الجهاد ليس مرتبطاً بالخطاب الديني في حد ذاته، فالنص لا يعزل عن البيئة أو السياق (Context)، النص مرتبط بالبيئة، ممكن أن تتحدث.. تفتح إذاعة.. تدعو الناس إلى الجهاد ٢٤ ساعة، ولكن إذا لم يكن هناك بيئة تهيب الإنسان العربي لسماع هذا الخطاب وتفعيله؛ ابن تيمية موجود وابن حنبل موجود. المشكلة أن هناك خلطاً في الحرب على الإرهاب أدى إلى تغيير المناهج الدينية وربما إلى أحسن. مع العلم أن التغيير لم يحصل بالشكل المطلوب.

حتى مراكز الأبحاث غير مستقلة، أعطيك مثلاً ربما تعرفينه، هو مثل مؤسسة الملك فيصل: يفترض أن تكون هذه المؤسسة مركزاً للبحث والنشر، وهي مؤسسة للتفكير (Think - Tank) لكن غير مستقلة، وأصبحت بالنسبة إلى النظام آلة إعلامية، تعطي غطاءً أكاديمياً لسياسة الدولة، فهي تجري أبحاثاً للدولة لا أبحاثاً مستقلة، من أجل تبرير خطاب معين. البحث الأكاديمي الذي يحصل في الجامعات متقلص، وأنت تعلمين أن الندوات العلمية الأكاديمية لا تعقد في الجامعات، بل في الفنادق، والندوات مغلقة وممولة من قبل الدولة، لكن ليس هناك بحث علمي مستقل في السياسة وفي علم الاجتماع وفي الأنثروبولوجيا والدراسات الإسلامية.

أما بالنسبة إلى النمط السعودي في الإعلام، فيجب أن تقرأي عزيزتي كتاب *Kingdom Without Borders*. هذا الكتاب رصدنا فيه المد السعودي الإعلامي وتأثيره في المجتمعات العربية. السعودية كانت في فترة الستينيات تعتبر التلفزيون والراديو حراماً (رجساً من عمل الشيطان) فكانا ممنوعين. ولكن عندما استطاعت المؤسسة الوهابية الدينية

أن تسيطر على التكنولوجيا الحديثة، قبلت به؛ فهي تعارض استيراد هذه التكنولوجيا ولكن عندما تستطيع السيطرة عليها، تقبل بها.

ليس تخصصي الإعلام ولا رصد الإعلام، بل هو آثار هذا الإعلام في المجتمع. أنظري إلى الأنماط المتضادة؛ ففي الإعلام السعودي بجميع أشكاله: المرئي والمكتوب والمسموع والفضائي والأرضي، هناك صور تعكس التعددية في السعودية. عندك نمط الراقصة، وعندك الداعية، فالأمير يمول الداعية الإسلامي، وأمير آخر يمول الراقصة المرتدة المفضوحة التي ما زالت في غيها. هذا نمط. توزيع عمل. الإنسان لديه حرية الاختيار. هذا الشباب الذي يشكل ٦٠ بالمئة من المجتمع العربي، بأقل من عمر ١٨ سنة، يجلس ليرى رسائل مختلطة (Mixed Messages)، في يوم يرى الشعوذة والسحر، ويرى في يوم آخر قراءة البخت، وفي يوم ثالث فضائيات التهيج، وفي يوم رابع فضائيات النيو - ليبرالية. هذا نوع من العولمة لكن بتمويل سعودي. وفي حالة تشتت.

أنا ضد أن يكون الإعلام موجهاً، إذ يجب أن يكون للإنسان حرية اختيار، لكن المشكلة أن الإنسان العربي ضعيف مادياً وضعيف فكرياً، لأن ليس لديه القدرة على التمييز ومعرفة ما هو الهدف؛ فما الهدف الذي يقرأه شاب في الـ ١٨ من العمر؟ الأهم من ذلك دور الوسيط.. الوسيط اللبناني في تسويق وتسويق الإعلام السعودي في الوطن العربي، يعني السعودي يتخفى خلف اللبناني - مع احترامي للجميع - من أجل تسويق وسائل رسائل معينة؛ فعندما تفتح بعض الفضائيات اللبنانية، والموجودة على أرض لبنان والمدعومة سعودياً؛ تستطيعين رؤية أثرها في المواطن السعودي؛ فأنا في بلدي وفي فضائيتي التي تصدر من السعودية، لا أستطيع التطرق إلى بعض الموضوعات الحساسة، فلنتخف خلف المذيع اللبناني ونناقش قضاياها، وهذا المذيع اللبناني لا يعرف حتى كيف ينطق أسماءنا!! لكن السعودية سخّرت الإعلام اللبناني الذي لديه مهارات، أو في لندن: الإعلام العراقي الذي جاء مهاجراً من العراق إلى لندن، والإعلام المصري، لإدارة الإعلام السعودي المعولم في الغرب. ومن يدير له مؤسساته الدينية؟ الباكستاني في بريطانيا والمصري، وقد كتبت عن هذا الموضوع في *Transnationalism and the Arab Gulf*. وهذا يعني أن الدور السعودي، كما تفضل الإخوة، دور ما وراء البحار.. عابر للبحار.. بسبب المال.

وقعنا في عملية تصدير الفكر الديني بسبب الدعم المادي السعودي.. تصدير النمط السعودي الاجتماعي إلى بلدان كثيرة. مثلاً تأثير السعودي في السياحة. ومثلاً علاقات الزواج، الزيجات السعودية. هذا نوع من تصدير أنماط اجتماعية، علاقة المرأة بالرجل ونظرة الرجل إلى المرأة. هناك نمط سعودي يصدر إلى الوطن العربي عن طريق الفضائيات وعن طريق الزيارات وعن طريق السياحة. يعني موضوع شائك وعميق.. تحتاج هذه الظاهرة إلى رصد، حتى يستطيع المجتمع العربي مقاومة هذا المد.

د. عصام، في ما يخص القطاع العسكري؟ أعتقد أن ليس في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم رغبة في أي عمل عسكري، لأن الأمريكيين منهمكون اقتصادياً. هناك رموز سعودية مرتبطة بالإدارة الأمريكية السابقة ربما لعبت دوراً، وربما تلعب دوراً في أي نوع من التصادم

بين الولايات المتحدة وإيران، وربما تعتمد عليه أمريكا لأنها غير مهيأة لأن تخوض حرباً.

وبشأن دور الإمارات السعودية والصراع العسكري، هل هذه الإمارات المعسكرة تحسم بعض الأمور وتتدخل؟ هذا حصل في فترة الصراع بين الملك سعود والملك فيصل، عندما تدخل القطاع العسكري بصورة غير مفضوحة لصالح فيصل على حساب سعود. حاصر القصر الملكي واضطر الملك إلى أن يأخذ طائرة ويتوجه إلى اليونان، فربما يحصل لكن الأمر يعتمد على هذه التوازنات وبحسب نوع المواجهة. المواجهة إذا كانت عنيفة ستتطلب عنفاً، لكن ما يعفي النظام ويسعف الإمارات المتصارعة في المملكة هو سيطرتها على توزيع الثروة النفطية؛ فهناك أمراء ليس لهم علاقة بأجهزة الدولة، والمجال الاقتصادي مفتوح لهم! هذا يعوّض عن ذلك، أعتقد أنني أجبت عن جميع الأسئلة.

صلاح عمر العلي

هناك قناة فضائية اسمها **الرأي**، هذه القناة معنية بدعم ومساندة المقاومة العربية في العراق وفي لبنان وفي فلسطين. برامجها كلها سياسية، مدير القناة التقيت به الأسبوع الماضي في دمشق، وهو يجري إحصاء حول نوع وحجج المتدخلين في هذه القناة. ٥٠ بالمئة من المداخلات تأتي من السعودية، و ٩٠ بالمئة من أصحاب المداخلات السعوديين يهاجمون السلطة، ١٠ بالمئة من هؤلاء يبدو مادحاً. أغلب المادحين يستقرئ مدير المحطة لغتهم بما يدل على أنهم من المخابرات. واللافت للنظر هو أن أغلب المتصلين للإدلاء بمداخلاتهم يعطون أرقام هواتفهم، ومعروف أن رقم الهاتف يسجل، إنهم لا يهابون ولا يخافون، ويهاجمون بأقصى العبارات وأقواها. بعض الأحيان يستفز رجال الأمن المشاركين في المداخلات فيقولون: أنت تتحدث من لندن وليس من السعودية، ولكن يعود ويعطيه رقمه السعودي الداخلي. هذا النمط من المداخلات شيء جديد، هل هذا الوضع ناجم عن فراغ، أم أن هناك شيئاً ما في البنية التحتية للمجتمع السعودي؟ شكراً.

مضاوي الرشيد

لدينا وضع ديمغرافي صعب. شريحة شابة كبيرة. ليس عندنا دراسات عن الفضائيات ومن هو جمهورها؟ ليس لدينا فكرة واضحة. وما هو تأثير هذا الإعلام في الجمهور المشاهد.

صلاح عمر العلي

هذا للحقيقة أمر لافت للنظر. على الرغم من أنك تحدثت عن الإعلام السعودي المتعدد والمتنوع والذي يحاول أن يهيمن على عقل السعودي، فإن هناك يومياً ٥٠٠ مداخله تهاجم السلطة على قناة واحدة.

مضاوي الرشيد

المخابرات السعودية تتقمص عدة أدوار، فأنا يأتيني بريد إلكتروني e-mail يومياً. يوماً يأتيني صديق يثني على كتاباتي وآخر يأتيني مهاجماً، وثالث يطرح علي مصالحة مع

النظام السعودي، يعني هناك أنماط متعددة. وأنا أطبع هذه الرسائل الإلكترونية، وربما أضع يوماً ما بحثاً حول كيف يأتون بطرق ووجوههم متعددة، ولكن هل هم حتى الآن يتجاوبون مع المقاومة؟

صلاح عمر العلي

نعم.. نعم.

مضاوي الرشيد

أنا لا أستغرب.

صلاح عمر العلي

لدينا إحصاءات مهمة، وقد لا تقع في إطار هذه الجلسة. في العراق هناك مشروع طائفي بذلت من أجله مليارات، وجنّدت قوى وعناصر وأحزاب عراقية منذ الاحتلال حتى الآن. ومع ذلك فإن حجم المتحدثين من العراق عن الموضوع الطائفي والمؤيدين للطائفية هو ٣ بالمئة من حجم المشاركين بمدخلات.

صباح ياسين

لديّ تعقيب إعلامي صغير. السعودية مرت بثلاث مراحل في تعاملها مع الإعلام. المرحلة الأولى، الرفض والحذر عندما بدأ المشروع الناصري باستخدام الإعلام أحمد سعيد ثم هيكّل. المرحلة الثانية، هي مرحلة الحرب بالنيابة، عندما انطلق المال السعودي في بيروت وفي القاهرة يشتري الأقلام. المرحلة الثالثة، هي مرحلة السيطرة. الآن دخلت السعودية في صناعة الإعلام، وأنفقت مليارات في هذا القطاع، ومستقبلاً قد تتفوق السعودية في هذا الميدان، لأنها بدأت تضع أدواتها، ولم تعد تعمل بالنيابة.

د. مضاوي، أنا أقدر كفاءتك في معرفة الشأن السعودي والشأن العربي، وقد أجدت وأبدعت، مرة أخرى أرحب بك. وشكراً جزيلاً □